بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام ، تقى الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى . رضى الله عنه وأرضاه :

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : فقد سألنى من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه منى فى بعض المجالس من الكلام فى التوحيد والصفات ، والشرع والقدر ، لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب فيهما . فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما ، ومع أن أهل النظر والعلم والإرادة والعبادة لا بد أن يخطر لهم فى ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال ، لا سيما مع كثرة من خاض فى ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعترى القلوب فى ذلك من الشبه التى توقعها فى أنواع الضلالات .

فالكلام فى باب التوحيد والصفات : هو من باب الخبر الدائر بين النفى والإثبات ، والكلام فى الشرع والقدر : هو من باب الطلب والإرادة ، الدائر بين الإرادة والمحبة . و بين الكراهة والبغض ، نفياً و إثباتاً . والإنسان يجد فى نفسه الفرق بين النفى والإثبات ، والتصديق والتكذيب ، و بين الحب والبغض والحض والمنع ؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع و بين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ، وعند أصناف المتكلمين فى العلم كما ذكر ذلك الفقهاء فى كتاب الإيمان ، وكما ذكره المقسمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان ، فذكروا

أن الكلام نوعان : خبر وإنشاء ، والخبر : دائر بين النفى والإثبات ، والإنشاء : أمر ، أو نهى ، أو إباحة .

وإذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال ، وينفى عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال . ولا بد له فى أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته . ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل . وهذا يتضمن التوحيد فى عبادته وحده لا شريك له ، وهو التوحيد فى القصد والإرادة والعمل . والأول يتضمن التوحيد فى العلم والقول ، كما دل على ذلك سورة (قل هو الله أحد) ودل على الآخر سورة (قل يا أيها الكافرون) وهما سورتا الإخلاص ، وبهما كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة فى ركعتى الفجر . وركعتى الطواف وغير ذلك .

فأما الأول ـ وهو التوحيد فى الصفات ـ فالأصل فى هذا الباب : أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسله ، نفياً وإثباتاً ؛ فيثبت لله ما أثبته لنفسه . وينفى عنه ما نفاه عن نفسه . وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها : إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد ، لا فى أسمائه ولا فى آياته ، فإن الله تعالى ذَمّ الذين يلحدون فى أسمائه وآياته ، كما قال تعالى (٧ : ١٨٠ ولله الأسماء الحسنى ، فادعوه بها . وذروا الذين يلحدون فى أسمائه . سيجزون ما كانوا يعملون) وقال تعالى (٤١ : ٤٠ إن الذين يلحدون فى آياتنا لا يخفون علينا . أفمن يُلْقَى فى النار خير ، أم من يأتى آمناً يوم القيامة ؟ اعملوا ما شئتم ـ الآية) فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات ، مع نفى مماثلة المخلوقات : إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل . كما قال تعالى (٤٢ : ١١ ليس كمثله شىء وهو السميع البصير) ففى قوله « ليس كمثله شىء » رد للتشبيه

والتمثيل ، وفى قوله « وهو السميع البصير » رد للالحاد والتعطيل .

والله سبحانه بعث رسله بإثبات مفصل ونفى مجمل ، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى (١٩ : ٦٥ فاعبده واصطبر لعبادته ، هل تعلم له سميا ؟) قال أهل اللغة : هل تعلم له سميا : أى نظيراً يستحق مثل اسمه ، و يقال : مساميا يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس (هل تعلم له سميا) مثيلا أو شبيهاً ، وقال تعالى (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كُفواً أحد) وقال تعالى (٢ : ٢٢ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقال تعالى (٢ : ١٦٥ ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله) وقال تعالى (٦ : ١٠٠ وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين و بنات بغير علم . سبحانه وتعالى عما يصفون . بديع السموات والأرض ، أنَّى يكون له ولد ؟ ولم تكن له صاحبة ، وخلق كل شىء . وهو بكل شىء عليم) وقال تعالى (٢٥ : ١ ، ٢ تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً . الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك) وقال تعالى (٣٧ : ١٤٩-١٨٢ فاستفتهم : ألربك البنات ولهم البنون ؟ أم خلقنا الملائكة إناثاً وهم شاهدون ؟ ألا إنهم من إفكهم ليقولون : ولد الله ، وإنهم لكاذبون ، أصطفى البنات على البنين ؟ ما لكم ، كيف تحكمون ؟ أفلا تذكرون ؟ أم لكم سلطان مبين ؟ فائتوا بكتابكم إن كنتم صادقين ، وجعلوا بينه و بين الجِنَّة نَسَباً ، ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون ، سبحان الله عما يصفون . إلا عباد الله المخلَصين ـ إلى قوله ـ سبحان ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلَّم على المرسلين لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ؛ إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات و بديع المخلوقات .

وأما الإثبات المفصل : فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله فى محكم آياته كقوله (٢ : ٢٥٥ الله لا إله إلا هو الحى القيوم ـ الآية) بكمالها ، وقوله (قل هو الله أحد الله الصمد) السورة ، وقوله (وهو العليم الحكيم) ، (وهو العليم القدير) (وهو السميع البصير) ، (وهو العزيز الحكيم) ، (وهو الغفور الرحيم) ، (٨٥ : ١٤ ـ ١٦ وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد) ، (٥٧ : ٣ ، ٤ هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عليم ، هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ، ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها ، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها . وهو معكم أينما كنتم . والله بما تعملون بصير) وقوله (٤٧ : ٢٨ ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقوله (٥ : ٥٤ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذِلة على المؤمنين أعِزّة على الكافرين ـ الآية) وقوله (٩٨ : ٢٢ رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه) وقوله (٤ : ٩٣ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه) وقوله (٤٠ : ١٠ إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) وقوله (٢ : ٢١٠ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظُلل من الغمام والملائكة) وقوله (٤١ : ١١ ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض : ائتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين) وقوله (٤ : ١٦٤ وكلم الله موسى تكليما) وقوله (١٩ : ٥٢ وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نَجيًّا) وقوله (٢٨ : ٧٤ ويوم يناديهم فيقول : أين شركائى الذين كنتم تزعمون ؟) وقوله (٣٦ : ٨٢ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) وقوله (٥٩ : ٢٢ ـ ٢٤ هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون ؛ هو الله الخالق البارىء المصوِّر ، له الأسماء الحسنى ، يسبح له ما فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم) إلى أمثال هذه الآيات

والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى أسماء الرب تعالى وصفاته ، فإن فى ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنفى التمثيل : ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل ، فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب ومن دخل فى هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية والقرامطة الباطنية ونحوهم فانهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل . ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً ، لا حقيقة له عند التحصيل . وإنما يرجع إلى وجود فى الأذهان يمتنع تحققه فى الأعيان ، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل فانهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات ، ويعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلا يستلزم نفى الذات .

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم . ولا حى ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل . لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفى شبهوه بالمعدومات ، فسلبوا النقيضين . وهذا ممتنع فى بداهة العقول ، وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب وما جاء به الرسول ، فوقعوا فى شر مما فرّوا منه ، فإنهم شبهوه بالممتنعات ، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من الممتنعات . وقد علم بالاضطرار أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته ، غنى عما سواه ، قديم أزلى لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلا عن الوجوب أو الوجود أو القدم ..

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم ، فوصفوه بالسلوب والإضافات ، دون صفات الإثبات . وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، وقد علم بصريح العقل : أن هذا لا يكون إلا فى الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات . وجعلوا الصفة هى الموصوف ، فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات ، وجعلوا هذه الصفة هى الأخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحداً للعلوم الضروريات

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الـكلام من المعتزلة ومن اتبعهم . فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنته من الصـفات ، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضـة المترادفات . ومنهم من قال : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصـير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والـكلام على فساد مقالة هؤلاء و بيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور فى غير هؤلاء الـكلمات . وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون فى نظيره . بل و فى شرمنه ، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات ، وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ، ولـكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهدى إلى صراط العزيز الحميد ، ولـكنهم من أهل المجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يسفسطون فى العقليات ، ويقرمطون فى السمعيات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لابد من موجود قديم غنى عما سواه ، إذ نحن نشـاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات ، والحادث ممـكن ليس بواجب ولا ممتنع . وقد علم بالاضطرار : أن المحدَث لا بد له من محدِث والممـكن لابد له من موجد ، كما قال تعـالى (٥٢ : ٣٥ أم خلقوا من غير شيء ، أم هم الخالقون ؟) فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ، ولا هم الخالقون لأنفسهم : تعيّن أن لهم خالقاً خلقهم .

و إذا كان من المعلوم بالضرورة : أن فى الوجود ماهو قديم واجب بنفسه وماهومحدَث ممكن يقبل الوجود والعدم . فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود . ولا يلزم من اتفاقهما فى مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما فى اسم عام لا يقتضى تماثلهما فى مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا فى غيره ، فلا يقول

عاقل، إذا قيل : إن العرش شيء موجود ، وإن البعوض شيء موجود ـ إن هذا مثل هذا ، لاتفاقهما فى مسمى الشيء والوجود ، لأنه ليس فى الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كلياً هومسمى الاسم المطلق . وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره مع أن الاسم حقيقة فى كل منهما . ولهذا سمى الله نفسه بأسماء ، وسمى صفاته بأسماء ، وكانت تلك الأسماء مختصة به ، إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره . وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم ، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص . ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتماثل مسماهما واتحاده ـ عند الإطلاق والتجريد عن الاضافة والتخصيص ـ اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص فقد سمى الله نفسه حياً ، فقال (الله لا إله إلا هو الحى القيوم) وسمى بعض عباده حياً ، فقال (١٠ : ٣١ يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) وليس هذا الحى مثل هذا الحى لأن قوله « الحى » اسم لله مختص به ، وقوله « يخرج الحى من الميت » اسم للحى المخلوق مختص به . وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص ، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود فى الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركا بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق . ولا بد من هذا فى جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها مادل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق ، وما دل عليه بالاضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق فى شيء من خصائصه ، سبحانه وتعالى . وكذلك سمى الله نفسه « عليما حليما » وسمى بعض عباده عليما . فقال (٥١ : ٢٨ وبشرناه بغلام عليم) يعنى إسحاق ، وسمى آخر حليما فقال (٣٧ : ١٠١ فبشرناه بغلام حليم) يعني إسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم ، وسمى نفسه « سميعاً بصيرًا » فقال (٤ : ٥٨ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى

أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . إن الله نِعِماً يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً) وسمى بعض عباده سميعاً بصيراً فقال (٧٦ : ٢ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً) وليس السميع كالسميع ، ولا البصير كالبصير ، وسمى نفسه بالرءوف الرحيم ، فقال (٢: ١٤٣ إن الله بالناس لرءوف رحيم) وسمى بعض عباه بالرءوف الرحيم ، فقال (٩ :١٢٩٠ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عَنِتُّمْ حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم) وليس الرءوف كالرءوف ، ولا الرحيم كالرحيم ، وسمى نفسه بالملك ، فقال (الملك القدوس) وسمى بعض عباده بالملك ، فقال (١٨ : ٧٩ وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) (١٢ : ٥٠ وقال الملك ائتونى به) وليس الملك كالملك ، وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمؤمن . فقال(٣٢:١٨ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ؟ لا يستوون) وليس المؤمن كالمؤمن ، وسمى نفسه بالعزيز ، فقال (العزيز الجبار المتكبر) وسمى بعض عباده بالعزيز ، فقال (٥١:١٢ وقالت امرأة العزيز) ولييس العزيز كالعزيز ، وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر ، فقال (٤٠ : ٣٥ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمى صفاته بأسماء ، وسمى صفات عباده بنظير ذلك . فقال : (٢ : ٢٥٥ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) (٤ : ١٦٥ أنزله بعلمه) وقال (٥١: ٥٨ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) وقال (٤١: ١٥ أو لم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة) وسمى صفة المخلوق علماً وقوة فقال (١٧: ٥٨ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) وقال (١٢: ٧٦ وفوق كل ذى علم عليم) وقال (٤٠: ٨٣ فرحوا بما عندهم من العلم) وقال (٣٠: ٥٤ الله الذى خلقكم من ضعف . ثم جعل من بعد ضعف قوة . ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة) وقال (١١ : ٥٢ ويزدكم قوة إلى قوتكم) وقال (٥١: ٤٧ والسماء بنيناها بأيد) أى بقوة وقال(٣٨: ١٧ واذكر عبدنا

داود ذا الأيد) أى ذا القوة . وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة . ووصف نفسه بالمشيئة . ووصف عبده بالمشيئة فقال (٨١ : ٢٨ ، ٢٩ لمن شاء منكم أن يستقيم . وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) وقال (٧٦ : ٢٩ ، ٣٠ إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا . وما تشاءون إلا أن يشاء الله . إن الله كان عليما حكيما) وكذلك وصف نفسه بالإرادة ، ووصف عبده بالإرادة ، فقال (٨ : ٦٧ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة . والله عزيز حكيم) ووصف نفسه بالمحبة . ووصف عبده بالمحبة ، فقال (٥ : ٥٤ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقال (١٣ : ٣ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) ووصف نفسه بالرضا ، ووصف عبده بالرضا ، فقال (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته ، ولامحبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه . وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار . ووصفهم بالمقت فقال (٤٠ : ١٠ إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم ، إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) وليس المقت مثل المقت . وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد كما وصف عبده بذلك . فقال (٨ : ٣٠ ويمكرون ويمكر الله) وقال (٨٦ : ١٥ ، ١٦ إنهم يكيدون كيدًا وأكيد كيدًا) وليس المكر كالمكر ، ولا الكيد كالكيد . ووصف نفسه بالعمل ، فقال (٣٦ : ٧١ أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعامًا فهم لها مالكون) ووصف عبده بالعمل فقال (جزاء بما كنتم تعملون) وليس العمل كالعمل . ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال (١٩ : ٥٢ وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجيا) وقال (٢٨ : ٦٢ ويوم يناديهم) وقال : (٧ : ٢٢ وناداهما ربهما) ووصف عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال (٤٩ : ٤ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لايعقلون) وقال (٨٥ : ١٢ إذا ناجيتم الرسول) وقال (٥٨ : ٩ إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان) وليس المنادة ولا المناجاة كالمناجاة والمناداة . ووصف

نفسه بالتكليم فى قوله (٤ : ١٦٤ وكلم الله موسى تكليما) وقوله (٧ : ١٤٣ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقوله (٢ : ٢٥٣ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله) ووصف عبده بالتكليم فى قوله (١٢ : ٥٤ وقال الملك : ائتوني به أستخلصه لنفسى . فلما كلمه قال : إنك اليوم لدينا مَكين أمين) ووصف نفسه بالتنبئة ، ووصف بعض الخلق بالتنبئة فقال (٦٦ : ٣ وإذ أسَرَّ النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ، فلما نَبَّأَت به وأظهره الله عليه عَرَّف بعضه وأعرض عن بعض ، فلما نَبَّأَها به قالت : من أنبأك هذا ؟ قال: نبأني العليم الخبير) وليس الإنباء كالإنباء ، ووصف نفسه بالتعليم، فقال (٥٥ : ١ ـ ٤ الرحمن . علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان) وقال (٥ : ٣ تعلمونهن مما علمكم الله) وقال (٣ : ١٦٤ لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال (٤٨ : ٦ وغضب الله عليهم ولعنهم) ووصف عبده بالغضب فى قوله (٧ : ١٥٠ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك فى سبع مواضع من كتابه : استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره فى مثل قوله (٤٣ : ١٣ لتستووا على ظهوره) وقوله (٢٣ : ٢٨ فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك) وقوله (١١ : ٤٤ واستوت على الجودىّ) وليس الاستواء كالاستواء . ووصف نفسه ببسط اليدين ، فقال (٥ : ٦٤ وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلَّت أيديهم ، ولعنوا بما قالوا ، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) ووصف بعض خلقه ببسط اليد فى قوله (١٧ : ٢٩ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ، وإذا كان المراد بالبسط : الإعطاء والجود ، فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم

ونظائر هذا كثيرة ، فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه ونفى مماثلته لخلقه ، فمن قال : ليس لله علم . ولا قوة ولا رحمة ، ولا كلام ، ولا يحب ، ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحدا ، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات . ومن قال : له علم كعلمى ، أو قوة كقوتى ، أو حب كحبي ، أو رضاء كرضائى ، أو يدان كيداى ، أو استواء كاستوائى : كان مشبها ممثلا لله بالحيوانات . بل لا بد من إثبات بلا تمثيل . وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا بأصلين شريفين ، ومثلين مضروبين . (ولله المثل الأعلى) وبخاتمة جامعة .

فصل

فأما الأصلان ، فأحدهما : أن يقال : القول فى بعض الصفات كالقول فى بعض ، فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حى بحياة ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام ، مريد بإرادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع فى محبته ورضاه ، وغضبه وكراهته ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره إما بالإرادة ، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات ، فيقال له : لا فرق بين ما نفيته ، وبين ما أثبته ، بل القول فى أحدهما كالقول فى الآخر . فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين ، فكذلك محبته ورضاه وغضبه . وهذا هو التمثيل . وإن قلت : إن له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به . قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به . وللمخلوق رضا وغضب يليق به . وإن قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال لك : والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة . فإن قلت : هذه إرادة المخلوق . قيل لك : وهذا غضب المخلوق . وكذلك يلزم القول فى كلامه . وسمعه وبصره . وعلمه وقدرته . إن نفى عنه الغضب والمحبة والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ، فهذا منتف عن السمع والبصر

والـكلام وجميع الصفات . و إن قال : إنه لاحقيقة لهذا إلا مايختص بالمخلوقين .
فيجب نفيه عنه . قيل له : وهكذا السمع والبصر والـكلام والعلم والقدرة .

فهـذا المفرق بين بعض الصـفات و بعض ، يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته .

فإذا قال المعـتزلى : ليس له إرادة ولا كلام قائم به ؛ لأن هـذه الصفات لاتقوم إلا بالمخلوقات ، فإنه يبيّن للمعتزلى : أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا تـكون كصفات المحدثات . فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك .

فإن قال : تلك الصفات أثبتُّها بالعقل . لأن الفعل الحادث دل على القدرة . والتخصيص دل على الإرادة . والأحكام دلت على العلم . وهذه الصفات مستلزمة للحياة . والحى لايخلو عن السمع والبصر والـكلام . أو ضد ذلك .

قال له سائر أهل الإثبات : لك جوابان .

أحدهما : أن يقال : عدم الدليل المعين لايستلزم عدم المدلول المعين ، فهَبْ أن ماسلـكت من الدليل العقلى لايثبت ذلك . فإنه لاينفيه . والنافى لابد أن يأتى بدليل كالمثبت سواء بسواء وليس لك أن تنفيه بغير دليـل ؛ لأن النافى عليه الدليل كما على المثبت ، والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلى ولا سمعى ، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم .

الثانى : أن يقال : يمكن إثبات هـذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات ، فيقال : نفع العبـاد بالإحسان إليهم يدل على الرحمـة . كدلالة التخصيص على المشيئة ، و إكرام الطائعين : يدل على محبتهم ، وعقاب الـكافرين : يدل على بغضهم . كما قد ثبت بالمشاهدة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه . والغايات المحمودة فى مفعولاته ومأموراته ـ وهى ماتنتهى إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة ـ تدل على حكمته البالغة ؛ كما يدل التخصيص على المشيئة

وأولى . لقوة الصلة الغائية . ولهذا كان مافى القرآن من بيان مافى مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما فى القرآن من بيان مافيها من الدلالة على محض المشيئة .

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء ، كالمعتزلى الذى يقول: إنه حى عليم قدير . وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة . .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات . فإنك إن قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيها أو تجسيما ، لأنا لا نجد فى الشاهد متصفا بالصفات إلا ماهو جسم . قيل لك : ولا نجد فى الشاهد ماهو مسمى حى عليم قدير إلا ماهو جسم . فإن نفيت مانفيت لكونك لم تجده فى الشاهد إلا للجسم فانفِ الأسماء ، بل وكلّ شىء . لأنك لاتجده فى الشاهد إلا للجسم . فكل ما يحتج به مَنْ نفى الصفات يحتج به نافى الأسماء الحسنى . فما كان جوابا لذلك كان جوابا لمثبتى الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات ، وقال : لا أقول : هو موجود ولا حى ، ولا عليم ، ولا قدير . بل هذه الأسماء لمخلوقاته . إذ هى مجاز . لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحى العليم .

قيل له : كذلك إذا قلت : ليس بموجود ولا حى ولا عليم ولا قدير ، كان ذلك تشبيها بالمعدومات . وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات . فإن قال : أنا أنفى النفى والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات . فإنه يمتنع أن يكون الشىء موجوداً معدوما ، أولا موجوداً ولا معدوما . ويمتنع أن يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل ، أو يوصف بنفى الوجود والعدم ، ونفى الحياة والموت ، ونفى العلم والجهل .

فإن قلت : إنما يمتنع نفى النقيضين عما يكون قابلا لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة ، لاتقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حى ولا ميت ، إذ ليس لهما تقابل .

قيل لك – أولا – هذا لا يصح فى الوجود والعدم . فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر . وأما ما ذكرته من الحياة والموت والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشَّاءون ، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى (١٦ : ٢٠ ، ٢١ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ، أموات غير أحياء وما يشعرون أيَّان يبعثون) فسمى الجماد ميتاً ، وهذا مشهور فى لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك –ثانيا– فما لا يقبل الإتصاف بالحياة والموت ، والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك ، فالأعمى الذى يقبل الإتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذى لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجمادات التى لا تقبل ذلك .

وأيضا : فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم . بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعا ، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعا مما نفيت عنه الوجود والعدم . وإذا كان هذا ممتنعا فى صرائح العقول كان هذا أعظم امتناعا . فجعلت الوجود الواجب الذى لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات ، وهذا غاية التناقض والفساد .

وقيل له أيضا : اتفاق المسميين فى بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذى نفته الأدلة ، السمعيات والعقليات ، وإنما نفت مايستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه ، أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يَشْركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق فى شىء من خصائصه سبحانه وتعالى .
وأمّا ما نفيته فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيها وتجسيما تمويه على الجهال الذين يظنون أن كل معنى سماه مسمى بهذا الاسم يجب نفيه . ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق

المعلوم بالسمع والعقل . وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقلهم ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ الغى والضلالة .

وإن قال نفاة الصفات : إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات وهذا تركيب ممتنع .

قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب وعقل وعاقل ومعقول ، أفليس المفهوم من هذا هوالمفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة فى العقل . وهذا تركيب عندكم ، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد فى الحقيقة . وليس هذا تركيبا ممتنعا .

قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد فى الحقيقة . وليس هذا تركيبا ممتنعا ، وهذا باب مطرد . فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات لاينفى شيئاً فراراً مما هو محذور إلا وقد أثبت مايلزمه فيه نظير ما فرّ منه ، فلا بد فى آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديما ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلا لخلقه .

فيقال له : هكذا القول فى جميع الصفات ، وكل ماتثبته من الأسماء والصفات فلا بد أن يدل على قَدْر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب . ولكنا نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال ، أو يدور فى الخيال .

وهذا يتبين بالأصل الثانى ، وهو أن يقال :

القول فى الصفات كالقول فى الذات . فإن الله ليس كمثله شىء . لا فى ذاته ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات . فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له : كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهم « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه

سؤال عما لايعلمه البشر . ولا يمكنهم الإجابة عنه . وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته . قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله . إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف. وهو فرع له وتابع له . فكيف تطالبنى بالعلم بكيفية سمعه و بصره وتكليمه واستوائه ونزوله ، وأنت لاتعلم كيفية ذاته ؟ و إذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة فى نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لايماثلها شىء . فسمعه و بصره وكلامه ونزوله واستواؤه : ثابت فى نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التى لا يشابهه فيها سمع المخلوقين و بصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم . وهذا الكلام لازم لهم فى العقليات ، وفى تأويل السمعيات . فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل ، ألزم إذاً فيما نفاه من الصفات التى جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ولو طولب بالفرق بين المحذور فى هذا وهذا لم يجد بينهما فرقا . ولهذا لايوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض ـ الذين يوجبون فيما نفوه . إما التفويض و إما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ ـ قانون مستقيم .

فإذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا ، والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم فى النفى ، وكذا تناقضهم فى الإثبات ، فإن من تأول النصوص على معنى من المعانى التى يثبتها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذى هو مقتضاه إلى معنى آخر : لزمهم فى المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم فى المعنى المصروف عنه . فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاه غضبه وسخطه : هو إرادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزم فى الإرادة نظير ما يلزمه فى الحب والمقت والرضا والسخط ، ولو فسر ذلك بمفعولاته . وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب . فإنه يلزمه فى ذلك نظير ما فرّ منه ، فإن الفعل لابد أن يقوم أولا بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب . فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول فى الشاهد للعبد مثلوا ، و إن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .

وأما المثلان المضروبان : فإن الله سبحانه وتعالى أخبر عما فى الجنة من المخلوقات من إضافة المطاعم والملابس والمناكح والمساكن . فأخبر أن فيها لبناً وعسلا وخمراً وماءاً ولحماً وحريراً وذهباً وفضة وفاكهة وحوراً وقصوراً ، وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما « ليس فى الدنيا شىء مما فى الجنة إلا الأسماء » وإذا كانت تلك الحقائق التى أخبر الله عنها هى موافقة فى الأسماء للحقائق الموجودة فى الدنيا . وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين مالا يعلمه إلا الله تعالى فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له فى الاسم من الخالق إلى المخلوق . وهذا بين واضح ، ولهذا افترق الناس فى هذا المقام ثلاث فرق .

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر مع علمهم بالمباينة التى بين مافى الدنيا وبين مافى الآخرة ، وأن مباينة الله لخلقه أعظم .

والفريق الثانى : الذين أثبتوا ما أخبر به فى الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ، مثل طوائف من أهل الكلام .

والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة والباطنية والفلاسفة أتباع المشائين ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهى من هذا الباب ، فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهى عنها لها تأويلات باطنة ، تخالف مايعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت فيقولون : إن الصلوات الخمس : معرفة أسرارهم ، وإن صيام رمضان : كتمان أسرارهم ، وإن حج البيت : السفر إلى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التى يعلم بالاضطرار أنها

كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لـكلام الله ورسوله عن مواضعه ، وإلحاد فى آيات الله . وقد يقولون : الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات ، وقد يدخل فى المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل فى بعض هذه المذاهب ، وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والإثبات يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشارك هؤلاء فى بعض إلحادهم ، فإذا أثبت الله تعـالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات كما دل على ذلك الآيات البينات : كان ذلك هو الحق الذى يوافق المعقول والمنقول ، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات . والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه . فإن الله لا مثيل له ، بل له المثل الأعلى، فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات فى قياس تمثيل ولا فى قياس شمول تستوى أفراده ، ولـكن يستعمل فى حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به . وكل ماينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه . فإذا كان المخلوق منزهاً عن مماثلة المخلوق – مع الموافقة فى الاسم – فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق ، وإن حصلت موافقة فى الاسم ، وهكذا القول فى المثل الثانى .

وهى أن الروح التي فينا فإنها قد وصفت بصفات ثبوتيـة وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة ، والناس مضطربون فيها ، فمنهم طوائف من أهل الـكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته كقول بعضهم : إنها النفس أو الريح التى تردد فى البدن ، وقول بعضهم . إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن . ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود ، وهى أمور لايتصف بها إلا ممتنع الوجود ، فيقولون : لاهى داخل البدن

ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هي جسم ولا عرض ، وقد يقولون : إنها لاتدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج ، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة ، وقد يقولون : إنها لاداخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة ، وربما قالوا : ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لايقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لايمكن الإشاره إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تلحقها بالمعدوم والممتنع ، وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا ممكن بدليل أن الكليات موجودة وهي غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لاتوجد كلية إلا في الأذهان لافي الأعيان ، فيعتمدون فيما يقولون به في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لايخفى فساده على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير ، وسبب ذلك : أن الروح التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة ليست هي من جنس هذا البدن ولا من جنس العناصر والمولدات منها ، بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لايعرفونها إلا بالسلوب التي توجد مخالفتها للأجسام المشهودة ، أولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ ، وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي ، فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسما ولهذا يقولون : الروح والجسم كما قال تعالى (٦٣ : ٤ وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم) وقال تعالى (٢ : ٢٤٧ وزاده بسطة في العلم والجسم) وأما أهل الكلام فمنهم من يقول : الجسم هو الموجود ، ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : المركب من الجواهر المفردة ، ومنهم

من يقول : هو المركب من المادة والصور ، وكل هؤلاء يقولون : إنه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ، بل هو مما يشار إليه ويقال: إنه هنا أو هناك . فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليها ويتبعها بصر الميت كما قال صلى الله عليه وسلم « إن الروح إذا خرجت تبعها البصر » إنها تقبض ويعرج بها إلى السماء . كانت الروح جسما بهذا الاصطلاح . والمقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة سميعة بصيرة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء . ونحو ذلك من الصفات . والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته . أو مشاهدة نظيره . فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته ، مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها ، فإذا كان من نفى صفات الروح جاحداً معطلا لها ، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلا ممثلا لها بغير شكلها . وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات مستحقة لما لها من الصفات فالخالق سبحانه وتعالى أولى أن يكون من نفى صفاته جاحداً معطلا ، ومن قاسه بخلقه جاهلا به ممثلا . وهو سبحانه وتعالى ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

وأما الخاتمة الجامعة : ففيها قواعد نافعة .

القاعدة الأولى : أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي . فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير . ونحو ذلك

والنفي : كقوله (لا تأخذه سنة ولا نوم) وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً ، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال لأن النفي المحض عدم المحض ، والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء فضلا عن أن يكون مدحاً أو كمالا ، ولأن النفي المحض يوصف به

المعدوم والممتنع ، والمعدوم والممتنع لايوصف بمدح ولا كمال ، فلهذا كان عامة ماوصف الله به نفسه من النفى متضمنا لإثبات المدح ، كقوله : (الله لاإله إلا هو الحى القيوم ، لاتأخذه سنة ولا نوم) إلى قوله (ولا يؤوده حفظهما) فنفى السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام . فهو مبين لـكمال أنه الحى القيوم . وكذلك قوله : (ولا يؤوده حفظهما) أى لا يكرثه ولا يثقله ، وذلك مستلزم لـكمال قدرته وتمامها . بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشىء بنوع كلفة ومشقة فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته ، وكذلك قوله (٣٤ : ٣ لايعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض) فإن نفى العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة فى السموات والأرض . وكذلك قوله (٥٠ : ٣٨ ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام وما مسنا من لُغوب) فإن نفى مس اللغوب ـ الذى هو التعب والإعياء ـ دل على كمال القدرة ونهاية القوة . بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب والـكلال مايلحقه ، وكذلك قوله (٦ : ١٠٣ لاتدركه الأبصار) إنما نفى الإدراك الذى هو الإحاطة . كما قاله أكثر العلماء . ولم ينف مجرد الرؤية ، لأن المعدوم لايرى . وليس فى كونه لايرى مدح ، إذ لو كان كذلك لـكان المعدوم ممدوحا ، وإنما المدح فى كونه لايحاط به وإن رئى . كما أنه لايحاط به وإن عُلم . فـكما أنه إذا علم . لايحاط به علما . فـكذلك إذا رئى لايحاط به رؤية . فـكان فى نفى الإدراك من إثبات عظمته مايكون مدحا وصفة كمال ، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لاعلى نفيها ، لـكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذى اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفى لايستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لايصفونه إلا بالسلوب ، لم يثبتوا فى الحقيقة إلهاً محموداً ، بل ولا موجودا ، وكذلك من شاركهم فى بعض ذلك ، كالذين قالوا : لايتكلم أو لايرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش . ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه

ولا مباين للعالم ولا مجانب له ، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ، وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت ، ولهذا قال محمود بن سُبُكْتَكِين لمن ادعى ذلك في الخالق : ميّز لنا بين هذا الرب الذي تثبته و بين المعدوم . وكذلك كونه لايتكلم ، أو لاينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال ، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات . فهذه الصفات منها مالا يتصف به إلا المعدوم ، ومنها مالا يتصف به إلا الجمادات والناقص .

فمن قال : لاهو مباين للعالم ولا مداخل للعالم ، فهو بمنزلة من قال : لاهو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ولا متقدم على العالم ولا مقارن له ، ومن قال : إنه ليس بحي ، ولا سميع ، ولا بصير ، ولا متكلم : لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم ، فإن قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، ومالم يقبل البصر كالحائط لايقال له أعمى ولا بصير . قيل له : هذا اصطلاح اصطلحتموه ، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والعمى والخرس والعجمة ، وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصيّ .

وأيضاً ، فالذي لايقبل الاتصاف بهذه الصفات ، أعظم نقصا مما لايقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها . فالجماد الذي لايوصف بالبصر ولا العمى ولا الكلام ولا الخرس أعظم نقصا من الحي الأعمى الأخرس ، فان قيل : إن البارى لايمكن اتصافه بذلك : كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ، مع أنه إذا جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجماد الذي لايقبل الاتصاف بواحد منها ، وهذا تشبيه بالجمادات لا بالحيوانات فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحي ؟

وأيضاً ، فنفس نفي هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من

حيث هى هى مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كال ، وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والعقل ونحو ذلك ، وما كان صفة كال فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات . فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة - كالقرامطة ومن ضاهام - ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتى يقولون : ليس بموجود ولا ليس بموجود ، ولا حى ولا ليس بحى ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع فى بداءة العقول ، كالجمع بين النقيضين . وآخرون وصفوه بالنفى فقط ، فقالوا : ليس بحى ولا سميع ولا بصير . وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه ، فإذا قيل لهؤلاء : هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا : إنما يلزم ذلك لو كان قابلا لذلك ، وهذا والاعتذار يزيد قولهم فساداً ، وكذلك من ضاهأ هؤلاء ، وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه إذا قيل : هذا ممتنع فى ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث ، ولا واجب ولا ممكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا : هذا إنما يكون إذا كان قابلا لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز ، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين المتناقضين ، فيقال لهم : علم الخالق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود ، والتحيز المذكور إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل فى العالم ، وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل : ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه ، فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم : إن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذى علم فساده بضرورة العقل ، كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحى ولا ميت ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

القاعدة الثانية : إن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به ،

سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ، لأنه الصادق المصدوق ، فما جاء فى الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً فى الكتاب والسنة ، متفق عليه بين سلف الأمة ، وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً فليس على أحد ، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه ، حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلا رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى .

كما تنازع الناس فى الجهة والتحيز وغير ذلك ، فلفظ « الجهة » قد يراد به شىء موجود غير الله . فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السموات ، وقد يراد به ماليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة مافوق العالم ، ومعلوم أنه ليس فى النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك . وقد علم أن ماثَمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى ، ليس فى مخلوقاته شىء من ذاته ولا فى ذاته شىء من مخلوقاته ، فيقال لمن نفى : أتريد بالجهة أنها شىء موجود مخلوق فالله ليس داخلا فى المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات ، وكذلك يقال لمن قال « الله فى جهة » أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد به أن الله داخل فى شىء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول : فهو حق ، وإن أردت الثانى : فهو باطل .

وكذلك لفظ « التحيز » إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات : فالله أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض . وقد قال الله تعالى (٣٩ : ٦٧ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة . والسموات مطويات بيمينه) وقد ثبت فى الصحاح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « يقبض الله بالأرض ويطوى السموات بيمينه . ثم يقول : أنا الملك . أين ملوك الأرض ؟ »

وفى حديث آخر « و إنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة » وفى حديث ابن عباس « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن فى يد الرحمن إلا كخردلة فى يد أحدكم » و إن أراد أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها : فهو سبحانه كذلك . قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة : إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد ، أو ظاهرها ليس بمراد . فإنه يقال : لفظ « الظاهر » فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد : أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ماهو من خصائصهم . فلا ريب أن هذا غير مراد ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ولا يرضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً و باطلا . والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لايظهر منه إلا ماهو كفر أو ضلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين : تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك ، وتارة : يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل . فالأول ، كما قالوا فى قوله «عبدى جعت فلم تطعمنى ـ الحديث» وفى الأثر الآخر «الحجر الأسود يمين الله فى الأرض. فمن صافحه أو قبّله فكأنما صافح الله أو قبل يمينه » وقوله «قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن» فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق ، فيقال لهم : لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق ، أما الواحد فقوله « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح فى أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ، ولا هو نفس يمينه ، لأنه قال « يمين الله فى الأرض » وقال « فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم : أن المشبّه ليس هو المشبه به ، ففى نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله ، وأنه ليس هو نفس يمينه ، فكيف يجعل

ظاهره كفراً لأنه محتاج إلى التأويل ؟ مع أن هـذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس .

وأما الحديث الآخر : فهو فى الصحيح مفسراً « يقول الله عبدى جعت فلم تطعمنى ، فيقول : رب كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندى ، عبدى مرضت فلم تعدنى فيقول : رب كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلاناً مرض فلو عدته لوجدتنى عنده » وهذا صريح فى أن الله سبحانه لم يمرض ولم يَجُعْ ، ولـكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى ، ولو عُدْتَه لوجدتنى عنده ؛ فلم يبق فى الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله « قلوبُ العبـاد بين إصبعين من أصابع الرحمن » فإنه ليس فى ظاهره : أن القلب متصل بالأصابع ، ولا مماس لهـا ، ولا أنها فى جوفه ، ولا فى قول القائل « هذا بين يدى » مايقتضى مباشرته ليديه ، وإذا قيل « السحاب المسخر بين السماء والأرض » لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ، ونظائر هذا كثيرة .

ومما يشبه هذا القول : أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل فى قوله (٣٩ : ٧٥ مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدى ؟) فقيل هو مثل قوله (٣٦ : ٧١ أولم يروا أنا خلقنا لهم ممـا عملت أيدينا أنعاماً) فهذا ليس مثل هذا ، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدى ، فصار شبيهاً بقوله (بما كسبت أيديهم) وهنا أضاف الفعل إليه ، فقال : (لما خلقت) ثم قال : (بيدى) .

وأيضاً فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفى اليدين ذكر لفظ التثنية كما فى قوله (٥ : ٦٤ بل يداه مبسوطتان) وهنـا أضاف الأيدى إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله (٥٤ : ١٤ تجرى بأعيننا) وهذا فى الجمع نظير قوله (٦٧ : ١

بيده الملك) و (٣ : ٢٦ بيدك الخير) فى المفرد . فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمراً ، وتارة بصيغة الجمع كقوله (٤٨ : ١ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) وأمثال ذلك ، ولا يذكر نفسه بيصغة التثنية قط ، لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم الذى يستحقه ، وربما تدل على معانى أسمائه ، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك ، فلو قال (٣٨: ٧٥ مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدى) لما كان كقوله (٣٦ : ٧١ مما عملت أيدينا) وهو نظير قوله (بيده الملك) و (بيده الخير) ولو قال (خلقت) بصيغة الإفراد لكان مفارقاً له ، فكيف إذا قال (خلقت بيدى) بصيغة التثنية هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة ، بل المتواترة ، وإجماع السلف على مثل مادل عليه القرآن كما هو مبسوط فى موضعه ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع فى معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ، والظاهر هو المراد فى الجميع ، فإن الله لما أخبر أنه بكل شىء عليم ، وأنه على كل شىء قدير . واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا ، وقدرته كقدرتنا ، وكذلك لما اتفقوا على أنه حى حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة . لم يكن مرادهم : أنه مثل المخلوق الذى هو حى عليم قدير فكذلك إذا قالوا فى قوله تعالى (٥ : ٥٤ يحبهم ويحبونه) ، (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله (٢٥ : ٥٩ ثم استوى على العرش) أنه على ظاهره : لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ، ولا حباً كحبه ، ولا رضاً كرضاه فإن كان المستمع يظن أن الظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شىء من ظاهر ذلك مراداً . وإن كان يعتقد أن ظاهر ما هو

يليق بالخالق ويختص به : لم يكن له نفى هذا الظاهر ، ونفى أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفى ، وليس فى العقل ولا السمع ما ينفى هذا إلا من جنس ماينفى به سائر الصفات ، فيكون الكلام فى الجميع واحداً .

وبيان هذا : أن صفاتنا منها ما هى أعيان وأجسام ، وهى أبعاض لنا كالوجه واليد ، ومنها ما هو معان وأعراض ، وهى قائمة بنا ، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم : أن الرب لما وصف نفسه بأنه حى عليم قدير لم يقل المسلمون : إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك فى حقه مثل مفهومه فى حقنا . فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك فى حقه كمفهومه فى حقنا ، بل صفة الموصوف تناسبه فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه ، وليس المنسوب كالمنسوب . ولا كالمنسوب إليه كالمنسوب إليه . كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » فشبه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه المرئى بالمرئى .

وهذا يتبين بالقاعدة الرابعة . وهى : أن كثيراً من الناس يتوهم فى بعض الصفات ـ أو كثير منها ، أ كثرها أو كلها ـ أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفى ذلك فهمه ، فيقع فى أربعة أنواع من المحاذير .

أحدها : كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

الثانى : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله : بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله ، فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيء الذى ظنه بالله ورسوله ، حيث ظن أن الذى يفهم من كلامهما هو التمثيل

الباطل ، قد عطل ما أودع الله ورسوله فى كلامهما من إثبات الصفات لله ، والمعانى الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى .

الثالث : أنه ينفى تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم . فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

الرابع : أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات ، أو صفات المعدومات . فيكون قد عطل به صفات الكمال التى يستحقها الرب ، ومَثّله بالمنقوصات والمعدومات . وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات ، فيجمع فى كلام الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً فى أسماء الله وآياته .

مثال ذلك : أن النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش . فأما علوه ومباينته للمخلوقات : فيعلم بالعقل الموافق للسمع ، وأما الاستواء على العرش : فطريق العلم به هو السمع ، وليس فى الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله ، فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ، كقوله (٤٣:١٢، ١٣ وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون . لتستووا على ظهوره) فيتخيل له أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها . ولو عثرت الدابة لخرّ المستوى عليها . فقياس هذا : أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى ، ثم يريد ـ بزعمه ـ أن ينفى هذا ، فيقول : ليس استواؤه بقعود ولا استقرار ، ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال فى مسمى الاستواء ، فإن كانت الحاجة داخلة فى ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً ،

وإن لم يدخل فى مسمى ذلك إلا مايدخل فى مسمى الاستواء فإثبات أحدهما ونفى الآخر تحكم . وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة ، ولكن هنا : أن يعلم خطأ من ينفى الشىء مع إثبات نظيره ، وكأن هذا الخطأ من خطئه فى مفهوم استوائهِ على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك . وليس فى هذا اللفظ مايدل على ذلك ، لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته ، فذكر أنه : خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه (قَدّر فهدى) وأنه بنى السماء بأيد ، وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى ، وأمثال ذلك ، فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ولا عاماً يتناول المخلوق ، كما لم يذكر مثل ذلك فى سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءاً أضافه إلى نفسه الكريمة ، فلو قدر — على وجه الفرض الممتنع — أنه هو مثل خلقه — تعالى الله عن ذلك — لكان استواؤه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس مماثلا لخلقه ، بل قد علم أنه الغنى عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ماسواه مفتقر إليه ، وهو الغنى عن كل ماسواه ، وهو لم يذكر إلا استواءاً يخصه ، لم يذكر استواءاً يتناول غيره ، ولا يصلح له ، كما لم يذكر فى علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا مايختص به ، فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لوسقط العرش لخرّ من عليه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . هل هذا إلا جهل محضَ وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه ، أوظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جوز ذلك على رب العالمين الغنى عن الخلق ؟ بل لو قدّر أن جاهلا فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لايجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلا ، كما لم يدل على نظائره فى سائر ماوصف به الرب نفسه .

فلما قال تعالى (٥٢ : ٤٧ والسماء بنيناها بأيد) فهل يتوهم أن بناءه مثل بناء الآدمى المحتاج الذى يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى حمل الأرض له ، والسحاب فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض . وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلى الأعلى رب كل شيء ومليكه ، إذا كان فوق جميع خلقه ، كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه ؟ أو كيف يستلزم علوه على هذا الافتقار ، وهو ليس بمستلزم فى المخلوقات ؟ .

وقد علم أن ماثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى .

وكذلك قوله (٦٧ : ١٦ أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هى تمور ؟) من توهم أن مقتضى هذه الآية : أن يكون الله فى داخل السموات : فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر فى السماء يقتضى ذلك ، فإن حرف « فى » متعلق بما قبله وبما بعده . فهو بحسب المضاف إليه ، ولهذا يفرق بين كون الشيء فى المكان ، وكون الجسم فى الحيز . وكون العرض فى الجسم ، وكون الوجه فى المرآة ، وكون الكلام فى الورق ، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصية يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف « فى » مستعملا فى كل ذلك ، فلو قال قائل : العرش فى السماء أم فى الأرض ؟ لقليل له : فى السماء ، ولو قيل : الجنة فى السماء أم فى الأرض ؟ لقيل : الجنة فى السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات ، بل ولا الجنة . فقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس . فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فهذه الجنة سقفها الذى هو العرش فوق الأفلاك ، مع أن كون الجنة فى السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى (٢٢ : ١٥ فليمدد بسبب إلى السماء) وقال تعالى (٢٥ : ٤٨ وأنزلنا من السماء ماءاً طهورا) .

ولما كان قد استقر فى نفوس المخاطبين : أن الله هو العلى الأعلى ، وأنه فوق كل شىء : كان المفهوم من قوله « إنه فى السماء » أنه فى العلو ، وأنه فوق كل شىء ، وكذلك الجارية لما قال لها النبى صلى الله عليه وسلم « أين الله ؟ قالت : فى السماء » إنما أرادت العلو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، وإذا قيل « العلو » فإنه يتناول مافوق المخلوقات كلها . فما فوقها كلها : هو فى السماء . ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به . إذ ليس فوق العالم شىء موجود إلا الله . كما لو قيل « العرش فى السماء » فإنه لايقتضى أن يكون العرش فى شىء آخر موجود مخلوق ، وإن قدر أن السماء المراد بها الأفلاك كان المراد : أنه عليها ، كما قال (٢٠ : ٧١ ولأصلبنكم فى جذوع النخل) وكما قال (٣ : ١٣٧ فسيروا فى الأرض) وكما قال (٩ : ٢ فسيحوا فى الأرض) ويقال : فلان فى الجبل ، وفى السطح ، وإن كان على أعلى شىء فيه .

القاعدة الخامسة : أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه ، فإن الله قال (٤ : ٨٢ أفلا يتدبرون القرآن ؟ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقال (٢٣ : ٦٨ أفلم يدبروا القول ؟) وقال (٣٨ : ٢٩ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ، وليتذكر أولو الألباب) وقال (٤٧ : ٢٤ أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالها ؟) . فأمر بتدبر الكتاب كله ، وقد قال تعالى (٣ : ٧ هو الذى أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات ـ هن أم الكتاب ـ وأخر متشابهات . فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . ومايعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون : آمنا به . كل من عند ربنا . وما يذكر إلا أولو الألباب) .

وجمهور سلف الأمة وخلفها : على أن الوقف على قوله (وما يعلم تأويله إلا الله) وهذا هو المأثور عن أبى بن كعب وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، وروى عن ابن عباس أنه قال : « التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها

وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب » وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويله . وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أقِفُه عند كل آيةٍ ، وأسأله عن تفسيرها ، ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ « التأويل » قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا فى ثلاثة معان

أحدها : ـ وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين فى الفقه وأصوله ـ أن التأويل : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وهذا هو الذى عناه أكثر من تكلم من المتأخرين فى تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها . وهل ذلك محمود أو مذموم ، أو حق أو باطل ؟ .

الثانى : أن « التأويل » بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين فى التفسير ، واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين . قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعى وأحمد والبخارى وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه ، فالمراد به : معرفة تفسيره .

الثالث : من معانى « التأويل » هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام . كما قال الله تعالى (٧ : ٥٢ هل ينظرون إلا تأويله ؟ يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل : قد جاءت رسل ربنا بالحق) فتأويل ما فى القرآن من أخبار المعاد : هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء ، والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى فى قصة يوسف لما سجد له أبواه وإخوته ، قال (١٢ : ١٠٠ يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل) فجعل عين ما وجد فى الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثانى : هو تفسير الـكلام ، وهو الـكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود فى الخارج : ومنه قول عائشة « كان النبى صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لى » يتأول القرآن ، تعنى قوله (١١٠:٣ فسبح بحمد ربك واستغفره) وقول سفيان ابن عيينة : السنة هى تأويل الأمر والنهى ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه : هو تأويل الخبر ، والـكلام خبر وأمر ؛ ولهذا يقول أبو عبيدة وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما ذكروا ذلك فى تفسير « اشتمال الصماء » لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه ، لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما مالا يعلم بمجرد اللغـة . ولـكن تأويل الأمر والنهى لابد فيه من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ماأخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بمالها من حقائق الأسماء والصفات : هو حقيقة لنفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد : هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد . ولهذا ما يجىء فى الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه ؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه فى الدنيا ، كما أخبر أن فى الجنة لحماً ولبناً وعسلا وخمراً ، ونحو ذلك وهذا يشبه ما فى الدنيا لفظاً ومعنى ، ولـكن ليس هو مثله ولا حقيقته حقيقته . فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته ، والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها فى الشاهد ، ويعلم بها مافى الغائب بواسطة العلم بما فى الشاهد مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به

من الغيب أعظم مما يعلم فى الشاهد ، وفى الغائب مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذى اختص به ـ من الجنة والنار ـ علمنا معنى ذلك ، وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك . وأما نفس الحقيقة المخبَر عنها ، مثل التى لم تكن بعد ، وإنما تكون يوم القيامة ، فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى (٢٠ : ٥ الرحمن على العرش استوى) قالوا « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » وكذلك قال ربيعة بن عبد الرحمن شيخ مالك قبله « الاستواء معلوم والكيف مجهول . ومن الله البيان . وعلى الرسول البلاغ . وعلينا الإيمان » فبين أن الاستواء معلوم وأن كيفية ذلك مجهولة .

ومثل هذا يوجد كثيراً فى كلام السلف والأئمة ، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لايعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو . وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا أحصى ثناء عليك . أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا فى صحيح مسلم وغيره ، وقال فى الحديث الآخر « اللهم إنى أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » والحديث فى المسند وصحيح أبى حاتم عن ابن مسعود ، وقد أخبر فيه : أن لله من الأسماء ما استأثر به فى علم الغيب عنده . فمعانى هذه الأسماء التى استأثر بها علم الغيب عنده : لايعلمها غيره سبحانه .

والله أخبرنا : أنه عليم قدير سميع بصير ، غفور رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت فى دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهى متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات وكذلك أسماء النبى صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد والماحى والحاشر ،

والعاقب . وكذلك أسماء القرآن ، مثل القرآن والفرقان ، والهدى والنور والتنزيل والشفاء ، وغير ذلك ، ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هى من قبيل المترادف ـ لاتحاد الذات ـ أو من قبيل المتباين ، لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد فى الصارم : معنى الصرم ، وفى المهند : النسبة إلى الهند . والتحقيق : أنها مترادفة فى الذات ، متباينة فى الصفات .

ومما يوضح هذا : أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وأنه متشابه ، وفى موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغى أن يعرف الإحكام والتشابه الذى يعمه ، والإحكام والتشابه الذى يخص بعضه ، قال الله تعالى (١١ : ١ الر كتاب أُحكمتْ آياته ثم فُصِّلت) فأخبر أنه قد أحكمت آياته كلها ، وقال تعالى (٣٩ : ٢٣ الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثانِيَ) فأخبر : أنه كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشيئين ، فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين المتشابهات ، علماً وعملا ، إذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والنافع والضار . وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ، فيقال: حكمت السفيه وأحكمته : إذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها : إذا جعلت لها حَكَمة ، وهي ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام الشىء إتقانه ، فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب فى إخباره ، وتمييز الرشد من الغى فى أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان ، فقد سماه الله حكيما بقوله (١٠ : ١ الر تلك آيات الكتاب الحكيم) فالحكيم بمعنى الحاكم ، كما جعله يقص بقوله (٢٧ : ٧٦ إن هذا القرآن يَقُصُّ على بنى إسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون) وجعله مفتياً فى قوله (٤ : ١٢٧ قل الله يُفتيكم فيهنّ وما يُتْلَى عليكم فى الكتاب) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن . وجعله هادياً ومبشراً فى قوله (١٧ : ٩ إن هذا

القرآن يهدى للتى هى أقوم ، ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيرا) .

وأما التشابه الذى يَعُمُّه : فهو ضد الاختلاف المنفى عنه فى قوله (٤ : ٨٢ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا) وهو الاختلاف المذكور فى قوله (٥١ : ٨ ، ٩ إنكم لفى قول مُختَلِف ، يُؤْفَكُ عنه من أُفك) فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتناسبه ، بحيث يصدق بعضه بعضا ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه فى موضع آخر ، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته . وإذا نهى عن شىء لم يأمر به فى موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شىء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفى شىء لم يثبته ، بل ينفيه أو ينفى لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذى ينقض بعضه بعضاً، فيثبت الشىء تارة وينفيه أخرى ، أو يأمر به وينهى عنه فى وقت واحد ، ويفرق بين المتماثلين ، فيمدح أحدهما ويذم الآخر.

فالأقوال المختلفة هنا : هى المتضادة ، والمتشابهة : هى المتوافقة ، وهذا التشابه يكون فى المعانى وإن اختلفت الألفاظ ، فإذا كانت المعانى يوافق بعضها بعضاً ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً : كان الكلام متشابهاً ، بخلاف الكلام المتناقض الذى يضاد بعضه بعضا . فهذا التشابه العام لاينافى الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له . فإن الكلام المحكم المتقن: يصدق بعضه بعضا، لا يناقض بعضه بعضا ، بخلاف الإحكام الخاص : فإنه ضد التشابه الخاص . والتشابه الخاص : هو مشابهة الشىء لغيره من وجه ، مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو هو ، أو هو مثله . وليس كذلك . والإحكام : هو الفصل بينهما ، بحيث لايشتبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع

وجود الفاصل بينهما ، ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما ، فيكون مشتبهاً عليه . ومنهم من يهتدى إلى ذلك .

فالتشابه الذى لايتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض . ومثل هـذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الإشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ماوُعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا . فظن أنه مثله ، فعلم العلماء أنه ليس مثله ، وإن كان مشابهاً له من بعض الوجوه .

ومن هـذا الباب : الشُّبَهُ التى يَضِلُّ بها بعض الناس ، وهى مايشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس . ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل .

والقياس الفاسد إنمـا هو من باب الشبهات ؛ لأنه تشبيه للشىء فى بعض الأمور بما لايشبهه فيه ، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه والقياس الفاسد . وما من شيئين إلا ويجتمعان فى شىء ، ويفترقان فى شىء ، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه . فلهذا كان ضلال بنى آدم من قبل التشابه ، والقياس الفاسد لاينضبط ، كما قال الإمام أحمد : أكثر مايخطىء الناس من جهة التأويل والقياس . فالتأويل : فى الأدلة السمعية ، والقياس: فى الأدلة العقلية . وهو كما قال . والتأويل الخطأ : إنما يكون فى الألفاظ المتشابهة ، والقياس الخطأ : إنما يكون فى المعانى المتشابهة . وقد وقع بنو آدم فى عامة مايتناوله هـذا الكلام من أنواع الضلالات ، حتى آل الأمر بمن يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم : إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو هو ، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شىء أبعد عن مماثلة شىء ، أو أن يكون إياه ، أو متحداً به ، أو حالا فيه :

من الخالق مع المخلوق . فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها - حتى ظنوا وجودها وجوده - فهم أعظم الناس ضلالا من جهة الاشتباه . وذلك : أن الموجودات تشترك فى مسمى الوجود ، فرأوا الوجود واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ «الوجود» مقُول بالاشتراك اللفظى، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم : من أن «الوجود» ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم أن يكون فى الخارج عن الأذهان : موجود مشترك فيه ، وزعموا أن فى الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك . فخالفوا الحس والعقل والشرع . وجعلوا مافى الأذهان ثابتاً فى الأعيان ، وهذا كله من نوع الاشتباه ، ومن هداه الله فرق بين الأمور ، وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم مابينهما من الجمع والفرق والتشابه والاختلاف ، وهؤلاء لايضلون بالمتشابه من الكلام . لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذى يبين مابينهما من الفصل والافتراق ، وهذا كما أن لفظ « إنا » و « نحن » وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد ، له شركاء فى الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذى له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ، لا شركاء له . فإذا تمسك النصرانى بقوله تعالى (١٥ : ٩ إنا نحن نزلنا الذكر) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم ، كقوله تعالى (٢ : ١٦٣ وإلهكم إله واحد) ونحو ذلك مما لايحتمل إلا معنى واحداً : يزيل ماهنالك من الاشتباه . وكان ماذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات ، وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم . وأما حقيقة مادل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وماله من الجنود الذين يستعملهم فى أفعاله : فلا يعلمهم

إلا هو (٧٤ : ٣١ وما يعلم جنود ربك إلا هو) وهذا من تأويل المتشابه الذى لايعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر ، إذا قال « قد أمرنا لك بعطاء » فقد عُلم أنه هو وأعوانه ـ مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك ـ أمروا به . وقد يعلم ماصدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك . والله سبحانه وتعالى لايعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وبهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين، من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : (٤٧ : ١٥ فيها أنهار من ماء) فهناك قد خصّ هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا ، لكن حقيقة ماامتاز به ذلك الماء غير معلومة لنا ، وهو ما أعده الله لعباده الصالحين مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر : من التأويل الذى لايعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذى يختص بها ، التى هى حقيقة لايعلمها إلا هو ولهذا كان الأئمة ـ كالإمام أحمد وغيره ـ ينكرون على الجهمية وأمثالهم ـ من الذين يُحرِّفون الكلم عن مواضعه ـ تأويل ماتشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد فى كتابه الذى صنفه فى الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن ، وتأولته على غير تأويله . وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله . وذكر فى ذلك مايشتبه عليهم معناه ، وإن كان لايشتبه على غيرهم . وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينفوا مطلق لفظ « التأويل » كما تقدم من أن لفظ « التأويل » يراد به التفسير المبين لمراد الله فذلك لا يُعاب ، بل يُحمد ، ويراد بالتأويل : الحقيقة التى استأثر الله بعلمها ، فذاك : لايعلمها إلا هو . وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع ، ومن لم يعرف هذا

اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون : إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى (٣ : ٧ وما يعلم تأويله إلا الله) ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل . وهذا تناقض منهم ، لأن هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله . وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجهة الغلط : أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها إلا هو . وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدَّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن ظاهره من المحذور ماهو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل . ويصرفونه إلى معان هى نظير المعانى التى نفوها عنه ، فيكون مانفوه من جنس ما أثبتوه . فإن كان الثابت حقاً ممكناً : كان المنفى مثله ، وإن كان المنفى باطلا ممتنعاً : كان الثابت مثله .

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقا ، ويحتجون بقوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) قد يظنون أنا خوطبنا فى القرآن بما لا يفهمه أحد ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شىء . وهذا ـ مع أنه باطل ـ فهو متناقض ؛ لأنا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز أن نقول : له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه لإمكان أن يكون له معنى صحيح . وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم ، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر . فلا يكون تأويلا . ولا يجوز دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير . فإن تلك المعانى التى دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فَلَأنْ لا نعرف المعانى التى لم يدل عليها اللفظ أولى ، لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما يراد به . فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعانى ، ولا يفهم منه معنى أصلا : لم يكن مشعراً بما أريد به ، فَلَأنْ لا يكون مشعراً بما لم يُرَد به أولى ، فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ مؤوَّل ،

بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلا عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله ، اللهم إلا أن يراد بالتأويل : مايخالف ظاهره المختص بالخلق . فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره ، لـكن إذ قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو إنها تجرى على المعانى الظاهرة منها : كانوا متناقضين ، وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهناك معنى فى سياق واحد ، من غير بيان : كان تلبيساً ، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه : كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضاً ، لأن من أثبت تأويلا أو نفاه فقد فهم معنى من المعانى .

وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيهـا فى هذا الباب .

القاعدة الثالثة : أن لقائل أن يقول : لا بد فى هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز : فى النفى والإثبات ، إذ الاعتماد فى هذا الباب على مجرد نفى التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه : ليس بسديد . وذلك : أنه ما من شيئين إلا بينهما قَدْر مشترك وقَدْر مميِّز

فالنافى إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه ، قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه : فهذا باطل . وإن أردت : أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له فى الاسم : لزمك هذا فى سائر ما تثبته . وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذى فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويمتنع عليه مايمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له . ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول . فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه . ولا يلزم من نفى هـذا نفى التشابه من بعض الوجوه ، كما فى الأسمـاء والصفات المتواطئة ، ولـكن من الناس من يجعل التشبيه مفسـراً بمعنى من المعانى . ثم إن كل

من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مُشَبِّه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ « التشبيه » و « التمثيل » وذلك : أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مُشَبِّهٌ ممثِّل ، فمن قال : إن لله علما قديما ، أو قدرة قديمة : كان عندهم مشبها ممثلا ؛ لأن القديم عند جمهورهم : هو أخص وصف الإله . فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مِثلا قديمًا ، ويسمونه « ممثلا » بهذا الاعتبار . ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه : مالا يتصف به غيره ، مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ، ونحو ذلك . والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول فى الصفات : إنها قديمة ، بل يقول : الرب بصفاته قديم . ومنهم من يقول : هو قديم ، وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمان . ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن يقول : ذلك لايقتضى مشاركة الصفة له فى شيء من خصائصه . فإن القِدَم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، وإلا فالذات المجردة لاوجود لها عندهم ، فضلا عن أن تختص بالقدم . وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلهًا ولا ربًا ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة ، وليست صفاته نبيًا . فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه والتمثيل كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك .

ثم يقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى فى اصطلاح بعض الناس تشبيهًا ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولاسمع ، وإنما الواجب نفى مانفته الأدلة الشرعية والعقلية ، والقرآن قد نفى مسمى المثل والكُفْء والنِّدِّ ونحو ذلك ، ولكن يقولون: الصفة فى لغة العرب ليست مثل الموصوف، ولا كُفْأَه، ولا نِدَّه . فلايدخل

فى النص . وأما العقل فلم ينف مسمى التشبيه فى اصطلاح المعتزلة .

وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لاتقوم إلا بجسم متحيز ، والأجسام متماثلة . فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلا لسائر الأجسام . وهذا هو التشبيه ، وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات ، و ينفون علوه على العرش ، وقيام الأفعال الاختيارية به ، ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم . وأما العلو على العالم : فلا يصح إلا إذا كان جسما . فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسما . وحينئذ فالأجسام متماثلة . فيلزم التشبيه . فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه : مشبهاً ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوه : مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد[1] وأمثاله ، وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام : القاضى أبو يعلى ، وأمثاله من مثبته الصفات والعلو لكن هؤلاء يجعلون «العلو» صفة خبرية ، كما هو أول قولى القاضى أبى يعلى ، فيكون الكلام فيه كالكلام فى الوجه . وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافى الجسم ، كما يقولونه فى سائر الصفات . والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه ، لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم : على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم ، والأجسام متماثلة . والمثبتون يجيبون عن هذا : تارة بمنع المقدمة الأولى ، وتارة بمنع المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال . ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه ، أو بالقائم بنفسه ، أو بالموجود ، أو بالمركب من الهيولى والصورة ونحو ذلك . فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر الفردة على أنها متماثلة : فهذا يبنى على صحة ذلك ، وعلى إثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل . وجمهور العقلاء يخالفونهم فى ذلك.

---

(١) هو أبو بكر الباقلانى

والمقصود هنا : أنهم يطلقون التشبيه على مايعتقدونه تجسيما ، بناء على تماثل الأجسام . والمثبتون ينازعونهم فى اعتقادهم . كاطلاق الرافضة « النَّصْبَ » على من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً رضى الله عنه ، ومن أبغضه فهو ناصبى . وأهل السنة ينازعونهم فى المقدمة الأولى ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيئين يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه . وأكثر العقلاء على خلاف ذلك .

وقد بسطنا الكلام على هذا فى غير هذا الموضوع ، وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفى ذلك . وبينا فساد قول من يقول بتماثلها .

وأيضاً ، فالاعتماد بهذا الطريق على نفى التشبيه اعتماد باطل ، وذلك : أنه إذا ثبت تماثل الأجسام فهم لاينفون ذلك إلا بالحجة التى ينفون بها الجسم . وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده كافياً فى نفى ذلك ، لايحتاج نفي ذلك إلى نفى مسمى « التشبيه » لكن نفى التجسيم يكون مبنياً على نفى هذا التشبيه ، بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسما ، ثم يقال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع . وهذا ممتنع عليه . لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً فى نفى التشبيه على نفى التجسيم ، فيكون أصل نفيه نفى الجسم . وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى .

وإنما المقصود هنا : أن مجرد الاعتماد فى نفى ما ينفى على مجرد نفى التشبيه لايفيد ، إذ مامن شيئين إلا ويشتبهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على نفى النقص والعيب، ونحو ذلك مما هو سبحانه مقدس عنه . فإن هذه طريقة صحيحة ، وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفى مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفى المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد ، وهو أن لايشاركه

بخلاف الماهية التى فى الذهن ، فإنها مغايرة للموجود فى الخارج ، وأن لفظ «الذات» و«الشىء» و« الماهية »و« الحقيقة » ونحو ذلك : ألفاظ كلها متواطئة ، فإذا قيل : إنها مشككة لتفاضل معانيها . فالمشكك نوع من المتواطىء العام الذى يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك،سواء كان المعنى متفاضلافى موارده أو متماثلا ، و بينا أن المعدوم شىء أيضاً فى العلم والذهن ، لافى الخارج . فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لـكن الفرق ثابت بين الوجودالعلمى والعينى ، مع أن مافى العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولـكن هو العلم التابع للعلم القائم به ، وكذلك الأحوال التى تتماثل فيها الموجودات ، وتختلف لها وجود فى الأذهان ، وليس فى الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ، فتتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة : فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة مَنْ فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى ، وأمكنه إغلاق باب الضلال ثم بَسْطُها وشرحها له مقام آخر ، إذ لـكل مقام مقال .

والمقصود هنا : أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما يُنْفَى عن الرب و ينزه عنه ــ كما يفعله كثير من المصنفين ــ خطأ لمن تدبر ذلك . وهذا من طرق النفى الباطلة .

فصل

وأفسد من ذلك : مايسلـكه نفاة الصفات أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه،مما هو من أعظم الـكفر.مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، و يريدون الرد على اليهود الذين يقولون : إنه بكى على الطوفان حتى رمد ، وعادته الملائـكة ، والذين يقولون بإلٰهية بعض البشر وأنه الله . فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفى التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، و يقولون: لواتصف بهذه النقائص والآفات لـكان جسما أو متحيزاً . وذلك ممتنع ، و بسلوكهم

مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحدة نفاة الأسماء والصفات . فإن هذه الطريقة لايحصل بها المقصود لوجوه .

أحدها : أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً فى العقل والدِّين من نفى التحيز والتجسيم ، فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ماليس فى ذلك ، وكفرصاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام . والدليل معرف للمدلول ومبين له ، فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لايفعل مثل ذلك فى الحدود .

الوجه الثانى : أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات يمكنهم أن يقولوا : نحن لانقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفى التجسيم . فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال ومن وصفه بصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد . وهذا فى غاية الفساد .

الثالث : أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلا على فساد هذه الطريقة .

الرابع : أن سالكى هذه الطريقة متناقضون . فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفى شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفى ، فمثبتة الصفات ـ كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر ـ إذا قال لهم النفاة ، كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بالجسم ، أو لأنا لانعرف موصوفا بالصفات إلا جسما . قالت لهم المثبتة : وأنتم قد قلتم : إنه حى عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ، وأنتم لاتعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً إلا جسما ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن . وقالوا لهم : أنتم أثبتم حياً عالماً قادراً بلا حياة

ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل .

ثم هؤلاء المثبتون إذ قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ويحب ويبغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول والإتيا ، ومجيء ، وبالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقضى التجسيم ؛ لأنا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ، وهذا كهذا ، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين . ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم فى حق الله بالجسم ، لا نفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تُحِقُّ حقاً ولا تبطل باطلا ، ولهذا لم يذكر الله فى كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع ، بل هذا هو من الكلام المبتدع الذى أنكره السلف والأئمة .

فصل

وأما فى طرق الإثبات : فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه ؛ إذ لو كفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفى التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التى لا تجوز عليه مع نفى التشبيه ، كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفى التشبيه ، وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويبكى ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ، كما يقال : يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم ، ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ،

كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم ، حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، فإنه يقال لمن نفى ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفي التشبيه كافيا في الإثبات ؟ فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر .

فإن قال : العمدة في الفرق هو السمع . فما جاء به السمع أثبته دون مالم يجيء به السمع .

قيل له — أولا — السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه . فما أخبر به الصادق فهو حق : من نفي أو إثبات ، والخبر دليل على المخبر عنه ، والدليل لا ينعكس . فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع إذا لم يكن نفاه ، ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع . وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها ، كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً فلا بد في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وبين ما ينفى عنه ، فإن الأمور المتماثلة في الجواز والوجوب والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعض في الجواز والوجوب والامتناع ، فلا بد من اختصاص المنفي عن المثبت بما يخصه بالنفي ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الأمر عليه في نفسه ، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كل ما نافى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه ، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غني عما سواه ،

فالمفتقر إلى ما سواه فى بعض ما يحتاج إليه لنفسه ليس هو موجوداً بنفسه ، بل وجوده بنفسه وبذلك الآخر الذى أعطاه ما تحتاج إليه نفسه ، فلا يوجد إلا به . وهو سبحانه غنى عن كل ما سواه . فكل ما نافى غناه فهو منزه عنه ، وهو سبحانه قدير قوى . فكل ما نافى قدرته وقوته فهو منزه عنه ، وهو سبحانه حى قيوم ، فكل ما نافى حياته وقيومته فهو منزه عنه .

وبالجملة : فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ماقد ورد ، فكل ماضاد ذلك فالسمع ينفيه ، كما ينفى عنه المثل والكفء . فإن إثبات الشىء نفى لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفى ذلك كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفى للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفى ماينزه عنه الرب متسعة لايحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفى التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير الذين تناقضوا فى ذلك وفرقوا بين المتماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه، وكذلك احتج القرامطة على نفى جميع الأمور ، حتى نفوا النفى ، فقالوا : لايقال : لاموجود ولا ليس بموجود ، ولا حى ولا ليس بحى ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم . فلزم نفى النقيضين ، وهوأظهر الأشياء امتناعاً . ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين . فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا . وقد تقدم أن نفى ماينفى عنه سبحانه : نفى متضمن للنفى والإثبات . إذ مجرد النفى لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدوم يوصف بالنفى ، والمعدوم لا يشبه الموجودات وليس هذا مدحاً له ؛ لأن مشابهة الناقص فى صفات النقص نقص مطلقاً كما أن مماثلة المخلوق فى شىء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى والنقص ضد الكمال . وذلك مثل أنه قد علم أنه حى والموت ضد ذلك . فهو منزه عنه ، وكذلك النوم والسِّنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت . وكذلك

الموب نقص فى القدرة والقوة والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه . وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه ، ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل و يشرب ؟ والآكل والشارب أجوف والمصمت الصمد : أكمل من الآكل والشارب ، ولهذا كانت للملائكة صمداً ، لاتأكل ولا تشرب . وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك . والسمع قد نفى ذلك فى غير موضع ، كقوله تعالى (الله الصمد) والصمد الذى لاجوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هى نسب الرحمن ، أو هى الأصل فى هذا الباب ، وقال فى حق المسيح وأمه (٥ : ٧٥ ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، وأمه صدِّيقة ، كانا يأكلان الطعام) فجعل ذلك دليلا على نفى الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى ، والكبد والطُّحال ونحو ذلك هى أعضاء الأكل والشرب ، فالغنى المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد ، فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل ، إذ ذاك من صفات الكمال . فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لايقدر على الفعل ، وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه ، وكذلك البكاء والحزن هو مستلزم الضعف والعجز الذى ينزه عنه سبحانه ، و بخلاف الفرح والغضب ، فإنه من صفات الكمال . فكما يوصف بالقدرة دون العجز ، وبالعلم دون الجهل ، و بالحياة دون الموت ، و بالسمع دون الصمم ، و بالبصر دون العمى ، و بالكلام دون البكم ، فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن ، و بالضحك دون البكاء ونحو ذلك .

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ماأثبته السمع من أنه سبحانه لا كفء له ولا سَمِيَّ له . وليس كمثله شىء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شىء من المخلوقات ،

ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات . فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر . فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة مايجوز على الأخرى ، ووجب لها مايجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه مايجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا مايثبت لذلك من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه موجوداً معدوماً . وذلك جمع بين النقيضين . وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبصري ، أو يد كيدي ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيرا .

وليس المقصود هنا استيفاء مايثبت له ولا ماينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ؛ لأن هذا مبسوط فى غير هذا الموضع . وإنما المقصود هنا : التنبيه على جوامع ذلك وطرقه ، وماسكت عنه السمع نفياً وإثباتاً ولم يكن فى العقل مايثبته ولا ينفيه سكتنا عنه ، فلا نثبته ولا ننفيه ، فنثبت ماعلمنا ثبوته ، وننفى ماعلمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته . والله أعلم .

فصل

وأما الأصل الثانى ـ وهو التوحيد فى العبادات المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً ـ فنقول : لابد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد علم مايكون قبل أن يكون ، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء ، كما قال تعالى (٢٢ : ٧٠ ألم تعلم أن الله يعلم مافى السماء والأرض إن ذلك فى كتاب إن ذلك على الله يسير) وفى الصحيح عن النبى

صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله قدّرَ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لاشريك له ، كما خلق الجن والإنس لعبادته ، و بذلك أرسل رسله وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعته (٤ : ٨٠ من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقد قال تعالى (٤ : ٦٤ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) وقال تعالى (٣ : ٣١ إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله و يغفر لكم ذنو بكم) وقال تعالى (٤٣ : ٤٥ واسأل من أرسلنا من قبلك من رُسُلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) وقال تعالى (٢٧ : ٢٥ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون)وقال تعالى (٤٢ :١٣ شرع لكم من الدين ماوصَّى به نوحاً والذى أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولاتتفرقوا فيه كَبُرَ على المشركين ماتدعوهم إليه) وقال تعالى (٢٣:٥١، ٥٢ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ، إنى بما تعملون عليم ، وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لايتفرقوا فيه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء إخوة لعَلّات [1] و إن أولى الناس بابن مريم : لأنا ، إنه ليس بينى و بينه نبى » .

وهذا الدين هو دين الإسلام الذى لايقبل الله ديناً غيره ، لامن الأولين ولا من الآخرين . فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح (١٠:٧١، ٧٢ واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه : ياقوم إن كان كَبُرَ عليكم مقامى وتذكيرى بآيات الله فعلى الله توكلت ، فأجمعوا أمركم وشركاءكم — إلى قوله — وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال عن إبراهيم (٢ : ١٣٠ — ١٣٣ ومن

---

(١) الأخوات لأب وأمهاتهم متعددات .

يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سَفِه نفسه ـ إلى قوله ـ إذ قال له ربه أسْلم ، قال أسلمت لرب العالمين ـ إلى قوله ـ ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) وقال عن موسى (١٠ : ٨٤ وقال موسى : ياقوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) وقال فى حوارى المسيح (٥:١١١ وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى قالوا : آمنا ، واشهد بأننا مسلمون) وقال فيمن تقدم من الأنبياء (٥ : ٤٤ يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقال عن بلقيس أنها قالت (٢٧ : ٤٤ رب إنى ظلمت نفسى ، وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ، فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته ، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده ؛ فهذا دين الإسلام الذى لايقبل الله غيره ، وذلك إنما يكون بأن يطاع فى كل وقت ، بفعل ماأمر به فى ذلك الوقت ، فإذا أمر فى أول الأمر باستقبال الصخرة ، ثم أمرنا ثانياً استقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به داخلا فى الإسلام ،فالدين : هو الطاعة والعبادة له فى الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجهة المصلى ، فكذلك الرسل ـ وإن تنوعت الشرعة والمنهاج والوجهة ، والمنسك ـ فإن ذلك لايمنع أن يكون الدين واحداً كما لم يمنع ذلك فى شريعة الرسول الواحد ،والله تعالى جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قال الله تعالى (٣ : ٨١ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم : لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال : أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصرى ؟ قالوا : أقررنا . قال : فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين) قال ابن عباس « لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق :لئن بعث محمد وهو حى ليؤمنن به ولينصرنه » وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعالى (٥ : ٤٨ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق

مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) وجعل الإيمان بهم متلازما ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض ، قال الله تعالى (٤ : ١٥٠ ، ١٥١ إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا : أولئك هم الكافرون حقاً) وقال تعالى (٢ : ٨٥ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب . وما الله بغافل عما تعملون) وقد قال لنا (٢ : ١٣٦ ، ١٣٧ قولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتىَ موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم فى شقاق . فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم) فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ولا مؤمنا ، بل يكون كافراً ، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن ، كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى (٣ : ٨٥ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه . وهو فى الآخرة من الخاسرين) قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون . فأنزل الله (٣ : ٩٧ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فقالوا : لا نحج . فقال تعالى (ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت ، كما قال صلى الله عليه وسلم « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت » ولهذا لما وقف النبى صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى (٥ : ٣ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى : هل هم مسلمون أم لا ؟ وهو نزاع لفظى ، فإن الإسلام الخاص الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم . والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً : فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبى من الأنبياء ، ورأس الإسلام مطلقاً : شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى (١٦ : ٣٦ ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى (٢١ : ٢٥ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال عن الخليل (٤٣ : ٢٦ ـ ٢٨ وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه : إننى بَراء مما تعبدون . إلا الذى فطرنى فإنه سيهدين . وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون) وقال تعالى عنه (٢٦ : ٧٥ ـ ٧٧ أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدوٌّ لى إلا رب العالمين) وقال تعالى (٦٠ : ٤ قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه ، إذ قالوا لقومهم : إنا بُرآء منكم ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بكم ، وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً ، حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال : (٤٣ : ٤٥ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) .

وذكر عن رسله ـ كنوح وهود وصالح وغيرهم ـ أنهم قالوا لقومهم (اعبدوا الله مالكم من إله غيره) وقال عن أهل الكهف (١٨ : ١٣ ـ ١٥ إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعو من دونه إلهاً . لقد قلنا إذاً شَطَطا ـ إلى قوله ـ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً) وقد قال سبحانه (٤ : ٤٨ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء) ذكر ذلك فى موضعين من كتابه ، وقد بين فى كتابه الشرك بالملائكة ، والشرك بالأنبياء ، والشرك بالكواكب ، والشرك بالأصنام

فقال عن النصارى (٩ : ٣١ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) وقال تعالى : (٥ : ١١٦، ١١٧ وإذ قال الله ياعيسى ابن مريم ، أأنت قلت للناس : اتخذونى وأمى إلهين من دون الله ؟ قال سبحانك ، ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم مافى نفسى ولا أعلم مافى نفسك . إنك أنت علام الغيوب . ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم) وقال تعالى (٣ : ٧٩ ، ٨٠ وما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس : كونوا عبادا لى من دون الله ـ إلى قوله ـ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) فبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر ، ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان ومريم شاركوا الله فى خلق السموات والأرض ، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان فى الصفات والأفعال ، بل ولا أثبت أحد من بنى آدم إلهاً مساوياً لله فى جميع صفاته ، وعامة المشركين بالله مُقِرُّون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكا أو نبياً أو كوكباً أو صنما ، كما كان مشركو العرب يقولون فى تلبيتهم « لبيك لاشريك لك ، إلا شريكا هو لك ، تملكه وما ملك» فأهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لاشريك لك » وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين فى الملل والنحل والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له فى خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات ، بل من أعظم ما نقلوا فى ذلك : قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين : النور والظلمة ، وأن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر ، ثم ذكروا لهم فى الظلمة قولين ، أحدهما : أنها محدثة . فتكون من جملة المخلوقات له ، والثانى

أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة فى ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور . وقد أخبر الله سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات مابينه فى كتابه فقال (٣٩ : ٣٨ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن : الله ، قل : أفرأيتم ماتدعون من دون الله ، إن أرادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادنى برحمة : هل هن ممسكات رحمته ؟ قل : حسبى الله . عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (٢٣ : ٨٤ ـ ٩١ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون : لله ، قل : أفلا تذكرون ؟ قل : من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون : لله ، قل : أفلا تتقون ؟ ـ إلى قوله — فأنى تسحرون ؟ ـ إلى قوله — ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله . إذاً لذهب كل إله بما خلق ، ولعلا بعضهم على بعض ، سبحان الله عما يصفون) وقال : (١٢ : ١٠٦ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) .

وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط فى مسمى « التوحيد » فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد فى كتب الكلام والنظر . غايتهم : أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع ، فيقولون : هو واحد فى ذاته لا قسيم له ، وواحد فى صفاته لا شبيه له ، وواحد فى أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة : عندهم هو الثالث ، وهو توحيد الأفعال ، وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا «لا إله إلا الله» حتى يجعلوا معنى الإلهية : القدرة على الاختراع . ومعلوم : أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولا لم يكونوا يخالفونه فى هذا ، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شىء ، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدَر أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس فى العالم من ينازع فى أصل هذا الشرك ، ولكن غاية

ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله كالقدرية وغيرهم ، لـكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، و إن قالوا : إنهم خالقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعـلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة . لا يقولون إنها غنية عن الخالق . مشاركة له فى الخلق . فأما من أنـكر الصانع : فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذى أظهره فرعون .

والـكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هـذا التوحيد الذى قرروه لاينازعهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به . مع أنهم مشركون ، كما ثبت بالـكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام .

وكذلك النوع الثانى ، وهو قولهم : لا شبيه له فى صفاته . فإنه ليس فى الأمم من أثبت قديماً مماثلا له فى الاستواء ، وقال : إنه يشاركه ، أو قال : إنه لا فعل له ، بل من شبّه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به فى بعض الأمور . وقد علم بالعقل : امتناع أن يكون له مثل فى المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين ، كما تقدم . وعلم أيضاً بالعقل : أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك ، كاتفاقهما فى مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ، ونحو ذلك ، وأن نفى ذلك يقتضى التعطيل المحض ، وأنه لابد من إثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الـكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفى الصفات فى مسمى ذلك ، فصار من قال : إن لله علماً أو قدرة أو أنه يُرَى ، أو أن القرآن كلام الله غير مخلوق يقولون : إنه مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة الفلاسفة ، والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال : إن الله عليم قدير ، عزيز حكيم :

فهو مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة القرامطة ، وقالوا لا يوصف بالنفى ولا بالإثبات ، لأن فى كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا فى جنس تشبيه هو شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات ، فراراً من تشبيههم إياه ـ بزعمهم ـ بالأحياء .

ومعلوم : أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما ثبتت لمخلوق أصلا ، وهو سبحانه ليس كمثله شىء ، لا فى ذاته ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات ، و إثبات الصفات ، فإذا لم يكن فى إثبات الذات إثبات مماثلة الذوات لذاته : لم يكن فى إثبات الصفات إثبات مماثلة له فى ذلك . فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ، و يجعلون مقابل ذلك التشبيه ، و يسمون أنفسهم الموحدين .

وكذلك النوع الثالث ، وهو قولهم : هو واحد لاقسيم له فى ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له . لفظ مجمل . فإن الله سبحانه أحد صمد . لم يلد . ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتحيز ، أو يكون قد ركب من أجزاء . لكنهم يريدون من هذا اللفظ نفى علوه على عرشه ، ومباينته لخلقه وامتيازه عنهم . ونحو ذلك من المعانى المستلزمة لنفيه وتعطيله . و يجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه « توحيداً » فيه ما هو حق . وفيه ما هو باطل : ولو كان جميعه حقاً . فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذى وصفهم الله به فى القرآن . وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم . بل لا بد أن يؤمنوا بأنه لا إله إلا الله .

وليس المراد « بالإله » هو القادر على الاختراع ـ كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين ـ حيث ظن أن الإلهية هى القدرة على الاختراع . وأن من أقر بأن الله هو القادرعلى الاختراع دون غيره . فقد شهد أن لا إله إلا الله . فإن المشركين .

كانوا يقرون بهذا وهم مشركون ، كما تقدم بيانه بل « الإله » الحق هو الذى يستحق أن يعبد ، فهو إله بمعنى « مألوه » لا بمعنى « آله » والتوحيد : أن تعبد الله وحده لاشريك له ، والإشراك : أن تجعل مع الله إلهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية مايقرره هؤلاء النظار ـ أهل الإثبات ـ للقدر ، المنتسبون إلى السنة : إنما هو توحيد الربوبية ، وأن الله رب كل شىء . ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك ، مع أنهم مشركون ، وكذلك طوائف من أهل التصوف والمنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد ، غاية ماعندهم من التوحيد : هو شهود هذا التوحيد ، وأن تشهد أن الله رب كل شىء ومليكه وخالقه ، لاسيما إذا غاب العارف ـ عندهم ـ بموجوده عن وجوده ، وبمشهوده عن شهوده ، وبمعروفه عن معرفته ، ودخل فى فناء توحيد الربوبية ، بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم هو الغاية التى لاغاية وراءها .

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ماأقرّ به المشركون من التوحيد . ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلا عن أن يكون ولياً لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون فى توحيد الربوبية ، مع إثبات الخالق للعالم ، المباين لمخلوقاته ، وآخرون يضمون هذا إلى نفى الصفات ، فيدخلون فى التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين . وكان جهم بن صفوان [1] ينفى الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جهم ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهى ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه ، لكن جهماً ومن اتبعه يقولون بالإرجاء ، فيضعف الأمر

---

(١) قال الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان : جهم بن صفوان الضال المبتدع رأس الجهمية . هلك فى زمان التابعين . قتله نصر بن سيار سنة ثمان وعشرين ومائة .

والنهى ، والثواب والعقاب عنده . والنجارية والضرارية وغيرهم : يقربون من جهم فى مسائل القدر والإيمان ، مع مقاربتهم له أيضاً فى نفى الصفات . والكلابية والأشعرية خير من هؤلاء فى باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات الفعلية ، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية أيضاً ، كما فصلت أقوالهم فى غير هذا الموضع . وأما فى باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة ، والكلابية هم أتباع أبى محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، الذى سلك الأشعرى خطته، وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبى ، وأبى العباس القلانسى ونحوهما خير من الأشعرية فى هذا وهذا . فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل . والكرامية [1] قولهم فى الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب . فيجعلون المنافق مؤمناً . لكنه يخلد فى النار . فخالفوا الجماعة فى الاسم دون الحكم . وأما فى الصفات والقدر والوعيد : فهم أشبه بأكثر طوائف المتكلمين الذين فى أقوالهم مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة : فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم ، لكنهم ينفون القدر . فهم — وإن عظموا الأمر والنهى ، والوعد والوعيد وغلوا فيه — مكذبون بالقدر ، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب . والإقرار بالأمر والنهى والوعد والوعيد — مع إنكار القدر — خير من الإقرار بالقدر ، مع إنكار الأمر والنهى والوعد والوعيد . ولهذا لم يكن فى زمن الصحابة والتابعين من ينفى الأمر والنهى والوعد والوعيد . ولكن نبغ فيهم القدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج والحرورية ، وإنما يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية ، مع إعراضهم عن الأمر

---

(١) هم أتباع محمد بن كرام — بوزن شداد — السجستانى . قال الذهبى : كان كذاباً سجن لأجل بدعته بنيسابور ثمانية أعوام . ثم أخرج ، وسار إلى الشام ، فمات بها سنة خمس وخمسين ومائتين .

والنهى : شر من القدرية المعتزلة ونحوهم . أولئك يشبهون المجوس ، وهؤلاء يشبهون المشركين الذين قالوا (٦ : ١٤٨ لوشاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شىء) والمشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه . فإنه أصل الإسلام الذى يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو : الإيمان بالوحدانية والرسالة « شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » وقد وقع كثير من الناس فى الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما ، مع ظنه أنه فى غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة .

فإقرار المرء بأن الله رب كل شىء ومليكه وخالقه : لاينجيه من عذاب الله ، إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله فلا يستحق العبادة أحد إلا هو . وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام فى هذين الأصلين :

الأصل الأول : توحيد الإلهية . فإنه سبحانه أخبر عن المشركين ـ كما تقدم ـ بأنهم أثبتوا وسائط بينهم و بين الله يدعونهم و يتخذونهم شفعاء بدون إذن الله . قال تعالى (١٠ : ١٨ و يعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم . و يقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل : أتنبؤون الله بمالا يعلم فى السموات ولا فى الأرض ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون) وقال عن مؤمن يس : (٣٦:٢٢ـ٢٥ ومالىَ لاأعبد الذى فطرنى و إليه ترجعون ؟ أأتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لاتغن عنى شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون ؟ إنى إذاً لفى ضلال مبين، إنى آمنت بربكم فاسمعون) وقال تعالى (٦ : ٩٤ ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ، وتركتم ماخولناكم وراء ظهوركم . وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) وقال تعالى : (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤ أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل : أوَلَو كانوا لايملكون شيئاً ولا يعقلون ؟ قل : لله الشفاعة جميعاً . له ملك السموات والأرض . ثم إليه ترجعون) وقال تعالى (٣٢ : ٤ مالكم من دونه من ولى ولا شفيع)

وقال تعالى (٦ : ٥١ وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ، ليس لهم من دونه ولى ولاشفيع) وقال تعالى (٢ : ٢٥٥ من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وقال تعالى (٢١ : ٢٦ ـ ٢٨ وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ! بل عباد مكرمون . لايسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون . يعلم مابين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (٣٤ : ٢٢، ٢٣ قل : ادعوا الذين زعمتم من دون الله ، لايملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض وما لهم فيهما من شرك ، وما له منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقال تعالى (١٧ : ٥٦، ٥٧ قل : ادعوا الذين زعمتم من دونه فلايملكون كشف الضر عنكم ولاتحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ؟ ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزير والمسيح والملائكة . فأنزل الله هذه الآية ؛ يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ، ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم : أن الله تعالى أثبت له حقا لايشركه فيه مخلوق كالعبادة والتوكل والخوف والتقوى ، كما قال تعالى (١٧ : ٢٢ لاتجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا) وقال تعالى (٣٩ : ٢ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين) وقال تعالى (٣٩ : ٦٤ ـ ٦٦ قل : أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون ؟ ـ إلى قوله ـ : الشاكرين) وكل واحد من الرسل قال لقومه « اعبدوا الله مالكم من إله غيره » .

وقد قال تعالى فى التوكل (٥ : ٢٣ وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) وقال (١٤ : ١١ وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقال (٣٩: ٣٨ قل حسبى الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (٩ : ٥٩ ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله

وقالوا : حسبنا الله . سيؤتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون) فقال فى الإيتاء « ما آتاهم الله ورسوله » وقال فى التوكل « وقالوا حسبنا الله » . ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الإيتاء هو الإعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذى بلَّغه الرسول ، فإن الحلال ما أحله ، والحرام ماحرمه ، والدين ماشرعه ، قال تعالى (٥٩ : ٧ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وأما الحسْبُ فهو الكافى ، والله وحده هو كاف عبده ، كما قال تعالى (٣ : ١٧٣ الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم ، فاخشوهم ، فزادهم إيماناً ، وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل) فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى (٨ : ٦٤ يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)أى حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله ، فهو كافيكم كلكم . وليس المراد : أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيَّه ، وهو حسبه . ليس معه من يكون هو وإياه حسباً للرسول ، وهذا فى اللغة كقول الشاعر « فحسبك والضحاك سيف مهند » وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أى يكفيك وزيداً جميعاً درهم .

وقال فى الخوف والخشية والتقوى (٢٤ : ٦٢ ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقْه فأولئك هم الفائزون) فأثبت الطاعة لله وللرسول . وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام (٧١ : ٢ ، ٣ إنى لكم نذير مبين أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة له ، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله ، وقد قال تعالى (٥ : ٤٧ فلا تخشوا الناس واخشون) وقال تعالى (٣ : ١٧٥ فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) وقال الخليل عليه السلام (٦ : ٨١ وكيف أخاف ما أشركتم . ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً ؟ فأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟) وقال تعالى (٦ : ٨٢ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) وفى الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال « لما نزلت

هذه الآية شقّ ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هو الشرك . ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح (٣١ : ١٣ إن الشرك لظلم عظيم) ؟ » وقال تعالى (٢ : ٤٠ وإياى فارهبون) ، (٢ : ٤١ وإياى فاتقون)

ومن هذا الباب : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول فى خطبته « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لايضر إلا نفسه ، ولن يضر الله شيئاً » وقال « لاتقولوا : ماشاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا : ماشاء الله ثم شاء محمد » ففى الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفى المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف « ثم » وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول بخلاف المشيئة ، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ماشاء الله كان وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن ، إن لم يشأ الله .

فعلينا أن نؤمن به صلى الله عليه وسلم ونطيعه ، ونرضيه ونحبه ، ونسلم لحكمه وأمثال ذلك . قال تعالى (٤ : ٨٠ من يطع الرسول : فقد أطاع الله) وقال تعالى (٩ : ٦٢ والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين) وقال تعالى (٩ : ٢٤ قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره) وقال تعالى (٤ : ٦٥ فلا وربك لايؤمنون حتى يحكّموك فيما شَجَرَ بينهم ، ثم لايجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليما) وقال تعالى (٣ : ٣١ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) وأمثال ذلك .

فصل

إذا ثبت هذا . فمعلوم : أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره ، وبقضائه وشرعه

وأهل الضلال الخائضون فى القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبليسية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدرة الله ، وإن آمنوا بأمره ونهيه ، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم المتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية ، الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهى . قال تعالى (٦ : ١٤٨ وقال الذين أشركوا : لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شىء) فمن احتج على تعطيل الأمر والنهى بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الابليسية ، الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه وتعالى . وطعنوا فى حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم ، كما نقله أهل المقالات . ونقل عن أهل الكتاب .

والمقصود : أن هذا مما تقوله أهل الضلال . وأما أهل الهدى والفلاح : فيؤمنون بهذا وهذا . ويؤمنون بأن الله خالق كل شىء وربه ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شىء قدير ، وأحاط بكل شىء علماً ، وكل شىء أحصاه فى إمام مبين .

ويتضمن هذا الأصل : من إثبات علم الله وقدرته ومشيئته ، ووحدانيته وربوبيته وأنه خالق كل شىء وربه ومليكه — : ماهو من أصول الإيمان ، ومع هذا لاينكرون ماخلقه الله من الأسباب التى يخلق بها المسببات ، كما قال تعالى (٧ : ٥٧ حتى إذا أقلت سحاباً ثقالا سقناه لبلد ميت ، فأنزلنا به الماء ، فأخرجنا به من كل الثمرات) وقال تعالى (٥ : ١٦ يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) وقال تعالى (٢ : ٢٦ يضل به كثيراً ، ويهدى به كثيرا) فأخبر أنه يفعل بالأسباب ، ومن قال : إنه يفعل عندها لابها : فقد خالف ماجاء به القرآن ، وأنكر

ماخلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بإنكار ماخلقه الله من القوى التى فى الحيوان ، التى يفعل بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هى المبدعة لذلك : فقد أشرك بالله ، وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك : أنه مامن سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر فى حصول مسببه ، ولا بد من عدم مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه . فليس فى الوجود شىء واحد يفعل شيئاً إذا شاء إلا الله وحده ، قال تعالى(٥١ : ٤٩ومن كل شىء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد . ولهذا من قال : إن الله لايصدر عنه إلا واحد ـ لأن الواحد لايصدر عنه إلا واحد ـ كان جاهلا ، فإنه ليس فى الوجود واحد صدر عنه وحده شىء ، لا واحد ولا اثنان : إلا الله الذى خلق الأزواج كلها ، مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لايعلمون . فالنار التى جعل الله فيها حرارة لايحصل الإحراق إلا بها ، و بمحل يقبل الاحتراق ، فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تحرقهما ، وقد يطلى الجسم بما يمنع إحراقه ، والشمس التى يكون منها الشعاع لابد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه . فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف : لم يحصل الشعاع تحته . وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه لابد من الإيمان بالقدر ، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس « هو نظام التوحيد » فمن وحد الله وآمن بالقدر . تم توحيده . ومن وحد الله وكذب بالقدر : نقض توحيده . ولا بد من الإيمان بالشرع ، وهو الإيمان بالأمر والنهى والوعد والوعيد ، كما بعث الله بذلك رسله ، وأنزل كتبه . والإنسان مضطر إلى شرع فى حياته الدنيا ، فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته ، وحركة يدفع بها مضرته ، والشرع هو الذى يميز له بين الأفعال التى تنفعه والأفعال التى تضره ، وهو عدل الله فى خلقه ، ونوره بين عباده . فلا يمكن للآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه وما يتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس فى معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ، فإن الإنسان همّام حارث ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء : حارث وهمام » وهو معنى قولهم « متحرك بالإرادات » فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريده : هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم ، كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، و بعضهم يعرفه بالاستدلال الذى يهتدون إليه بعقولهم .

و بعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل ، و بيانهم وهدايتهم لهم . وفى هذا المقام تكلم الناس فى أن الأفعال : هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل ، أم ليس فيها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما بسط فى غير هذا الموضع ، و بينا ماوقع فى هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويلتذ به ، أو سبباً لما يبغضه و يؤذيه ، وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، و بالشرع أخرى ، و بهما جميعاً . لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التى تكون عاقبة الأفعال ــ من السعادة والشقاوة فى الدار الآخرة ــ لا تعرف إلا بالشرع ، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر ، وأمرت به من تفاصيل الشرائع : لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته : لا يعلمه الناس بعقولهم ، و إن كانوا قد يعلمون بعقولهم جُمل ذلك .

وهذا التفصيل الذى يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو مادل عليه قوله تعالى (٤٢ : ٥٢ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدرى ماالكتاب ولا الإيمان ؟ ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا) وقوله تعالى (٣٤ : ٥٠ قل : إن ضللتُ فإنما أَضِلُّ على نفسى ، وإن اهتديت فبما

يُوحى إلىَّ ربى ؛ إنه سميع قريب) وقوله تعالى (٢١ : ٤٥ قل : إنما أنذركم بالوحى) .

ولكن طائفة توهمت أن للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنه يعلم بالعقل . وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا ، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ، وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانت تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا والسخط والفرح . ونحو ذلك : مما جاءت به النصوص الإلهية ، ودلت عليه الشواهد العقلية ، تنازعوا — بعدُ اتفاقهم على أن الله لا يفعل ماهو منه قبيح — هل ذلك ممتنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ماهو قبيح ، وأنه سبحانه منزه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلى الذى أثبتوه ؟ على قولين ، والقولان فى الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا فى خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ، فلا جعلوه محموداً على مافعله من العذاب ، أو ما تركه من الظلم ، ولا مافعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من التعذيب والنقمة ، والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلى الذى أثبتوه ، ولا حقيقة له ، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط وعظَّم الفناء فى توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل . والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد والغى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء — مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتاب الله ودينه وشرائعه — : فهم مخالفون أيضاً لضرورة الحسِّ والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم

لابد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، ومالا يأكل ولا يشرب ، وبين مايؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ماينفعه ويضره : هو الحقيقة الشرعية الدينية . ومن ظن أن البشر ينتهى إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً : فقد افترى ، وخالف ضرورة الحس ، ولكن قد يعرض للانسان فى بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه : فهذا ممتنع . فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى فى منامه ما يسوؤه تارة ، وما يسره أخرى ، فالأحوال التى يعبر عنها بالاصطلاح ـ كالفناء والسكر ونحو ذلك ـ إنما تنشأ عن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهى مع نقص صاحبها ـ لضعف تمييزه ـ لا تنتهى إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً . ومن نفى التمييز فى هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام : فقد غلط فى الحقيقة الكونية والدينية قَدَراً وشرعاً . وغلط فى خلق الله وفى أمره . حيث ظن وجود هذا ، ولا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح فى عدم التمييز وفقدان العقل والمعرفة وإذا سمعت بعض الصوفية يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لا حظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدى الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التى يؤمر بها ، وعدم حظه الذى لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت فى طلب مالم يؤمر بطلبه ، وترك دفع مالم يؤمر بدفعه ، ومن أراد بذلك : أنه تبطل إرادته بالكلية ، وأنه لا يحس باللذات والألم ، والنافع والضار : فهذا مكابر مخالف لضرورة الحس والعقل ، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل .

والفناء يراد به ثلاثة أمور ، أحدها : الفناء الدينى الشرعى ، الذى جاءت به الرسل ، ونزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عما لم يأمره الله به بفعل ماأمره الله به ، فيفنى عن عبادة غيرالله بعبادته ، وعن طاعة غيرالله بطاعته ، وطاعة الله ورسوله . وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ماسواه بمحبته ، ومحبة رسوله .

وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، و بحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى (٩: ٢٤ قل: إن كان آباؤكم وأبناؤكم و إخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره) فهذا كله مما أمر الله به ورسوله .

وأما الفناء الثانى — وهو الذى يذكره بعض الصوفية — فهو أن يفنى عن شهود ماسوى الله تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته ، و بمذكوره عن ذكره ، و بمعروفه عن معرفته ، بحيث يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى . فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله ، ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبى صلى الله عليه وسلم ، ولا للسابقين الأولين . ومن جعل هذا نهاية السالكين : فهو ضال ضلالا مبيناً ، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله: فهو مخطىء خطأ فاحشا ، بل هو من عوارض طريق الله التى تعرض لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التى تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السِّوَى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود فيهما واحد بالعين . فهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد الذين هم أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله ، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور ، فعومل بموجب ذلك — مثل أن يضرب ، ويجاع حتى يُبْتَلَى بعظيم الأوصاب والأوجاع — فإن لام من فعل ذلك به وعابه : فقد نقضَ قوله ، وخرج عن أصل مذهبه ، وقيل له : هذا الذى فعله بك مقضيٌّ مقدور . فخلق الله وقدره ومشيئته متناول لك وله ، وهو يعمكما . فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، و إلا فليس بحجة لا لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر ، ويُعرض عن الأمر والنهي ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ، ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور . كما قال تعالى (٣ : ١٢٠ وإن تصبروا وتتقوا لا يَضُرُّكُم كيدُهم شيئاً) وقال فى قصة يوسف (١٢ : ٩٠ إنه من يَتَّقِ ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) فالتقوى فعل ما أمر الله به وترك مانهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى (٤٠ : ٥٥ فاصبر إن وعد الله حق . واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعَشِيّ والإبكار) . فأمره —مع الاستغفار— بالصبر ، فإن العباد لابد لهم من الاستغفار : أوَّلهم وآخرهم، قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « يا أيها الناس ، توبوا إلى ربكم ؛ فو الذى نفسى بيده ، إنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم أكثر من سبعين مرة» وقال «إنه ليُغانُ على قلبي ، وإنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم مائة مرة » وكان يقول « اللهم اغفر لى خطيئتى وجهلى ، وإسرافى فى أمرى ، وما أنت أعلم به منى . اللهم اغفر لى خَطَئِي وعَمدِى ، وهَزلى وجِدى ، وكل ذلك عندى . اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به منى . أنت المقدم وأنت المؤخر » وقد ذكر عن آدم أبى البشر : أنه استغفر ربه وتاب إليه ، فاجتباه ربه فتاب عليه وهداه . وعن إبليس أبى الجن أنه أصر متعلقاً بالقدر ، فلعنه وأقصاه . فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فما ظلم . قال الله تعالى (٣٣ : ٧٢ ، ٧٣ وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا . ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ، ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيما) ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار فى غير آية ، كما قال تعالى (٤٧ : ١٩ فاعلم أنه لا إله إلا الله ، واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال تعالى (٤١ : ٦ فاستقيموا إليه واستغفروه) وقال تعالى (١١: ١—٣ الر كتاب أُحكمت آياته ثم فصلت من لَدُنْ حكيم خبير : أن لاتعبدوا إلا الله ، إننى لكم منه نذير وبشير. وأن استغفروا ربكم ،

ثم توبوا إليه يمتعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى) وفى الحديث الذى رواه ابن أبى عاصم وغيره : « يقول الشيطان : أهلكت الناس بالذنوب ، وأهلكونى بلا إله إلا الله ، وبالاستغفار ، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء . فهم يذنبون ولا يتوبون ؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً» وقد ذكر الله سبحانه عن ذى النون : أنه (٢١ : ٨٧ نادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت ، سبحانك ! إنى كنت من الظالمين) قال تعالى (٢١ : ٨٨ فاستجبنا له ونجيناه من الغم ، وكذلك ننجى المؤمنين) وقال النبى صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون : ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربه » .

وجماع ذلك : أنه لابد له فى الأمر من أصلين ، ولا بد له فى القدر من أصلين .

ففى الأمر : عليه الاجتهاد فى امتثال الأمر علما وعملا ، فلا يزال يجتهد فى العلم بما أمر الله به والعمل بذلك ، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه الأوامر ، وتعديه الحدود . ولهذا كان من المشروع : أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار. فكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا صلى استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى (٣ : ١٧ والمستغفرين بالأسحار) فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار . وآخر سورة نزلت : قول الله تعالى (١١٠ : ١ ـ ٣ إذا جاء نصر الله والفتح . ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجاً . فسبح بحمد ربك واستغفره ؛ إنه كان توابا) وفى الصحيح عن عائشة « أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لى : يتأول القرآن » .

وأما فى القدر : فعليه أن يستعين بالله فى فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه يدعوه ، ويرغب إليه ، ويستعيذ به ، ويكون مفتقرا إليه فى طلب الخير وترك الشر . وعليه أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه . ومن هذا

الباب : احتجاج آدم وموسى لما قال موسى « يا آدم ، أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته . لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه ، فبكم وجدت مكتوباً علىّ من قبل أن أخلق (٢٠ : ١٢١ وعصى آدم ربه فغوى) ؟ قال : بكذا وكذا ، فحجّ آدم موسى »[1] وذلك : أن موسى لم يكن عَتْبه على آدم لأجل الذنب ؛ فإن آدم كان قد تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك ، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعايب ، كما قال تعالى (٤٠ : ٥٥ فاصبر إن وعد الله حق ، واستغفر لذنبك) فمن راعى الأمر والقدر — كما ذكر — كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به متوكلا عليه ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى غير موضع ، كقوله فى أم الكتاب (إياك نعبد و إياك نستعين) وقوله (١١ : ١٢٣ فاعبده وتوكل عليه) وقوله (٤٢ : ١٠ عليه توكلت و إليه أنيب) وقوله (٦٥ : ٢ ، ٣ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شىء قَدْراً) .

فالعبادة لله ، والاستعاذة به . وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية ، « اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون ؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله ، وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .

ولا بد فى عبادته من أصلين ، أحدهما : إخلاص الدين ، والثانى : موافقة أمره الذى بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى

---

(١) رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة . وانظر شرحه فى الفتح (ج ١١ ص ٤٠٦ — ٤١٢) وفى النورى (ج ١٦ ص ٢٠٠ — ٢٠٣)

دعائه « اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » وقال الفضيل في قوله تعالى (٦٧ : ٢ ليبلوكم أيكم أحسن عملا) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا علي ، ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إذا كان العمل خالصاً ، ولم يكن صواباً : لم يقبل . وإذا كان صواباً ، ولم يكن خالصاً : لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص : أن يكون لله ، والصواب : أن يكون على السنة ؛ ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ماشرع لهم شركاؤهم من الدين الذى لم يأذن به الله ، من عبادة غيره ، وعبادته بما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى (٤٢ : ٢١ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله . والدين الحق : أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس في عبادته واستعانتهم به على أربعة أقسام .

فالمؤمنون المتقون : هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه وحده .

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحريا للطاعة والورع ولزوم السنة، ولكن ليس لهم توكل ولا استعانة ولا صبر ، بل فيهم عجز وجزع

وطائفة : فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يُمكَّن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطناً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى .

فالأولون : لهم دين ضعيف ، ولكنه مستمر باق ، إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر ، واتبع فيه السنة .

وشر الأقسام : من لا يعبده ولا يستعينه ، فهو لا يشهد أن عمله لله ، ولا أنه بالله فالمعتزلة ونحوهم من القدرية ، الذين أنكروا القدر : هم في تعظيم الأمر والنهى

والوعد والوعيد : خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهى . والصوفية : هم فى القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ، حتى يجعلوا الغاية . هى مشاهدة توحيد الربوبية والفناء فى ذلك ، ويصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه . وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة .

وإنما دين الله : ما بعث به رسله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير القرون ، وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى . (٩ : ١٠٠ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه) فرضى عن السابقين الأولين رضا مطلقاً ، ورضى عن التابعين لهم بإحسان ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الأحاديث الصحيحة « خير القرون : القرن الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول « من كان منكم مُسْتَنّاً فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات ، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبَرُّ هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكَلُّفا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، وإقامة دينه . فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما « يا معشر القراء ، استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيداً » وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « خَطَّ لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا ، وخط خطوطا عن يمينه وعن شماله . ثم قال : هذا سبيل الله ، وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (٦ : ١٥٣ وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم

عن سبيله) وقد أمرنا سبحانه أن نقول فى صلاتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم . ولهذا كان يقال « تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر ، والعابد الجاهل ؛ فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون » وقال تعالى (٢٠ : ١٢٣ فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى) قال ابن عباس رضى الله عنهما « تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه : أن لا يضل فى الدنيا ، ولا يشقى فى الآخرة » وقرأ هذه الآية ، وكذلك قوله تعالى (٢ : ١ - ٤ الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه ، هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون . وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم . صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . وحسن أولئك رفيقاً . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

الرســـــالة التدمرية

تأليف

الشيخ الإمام العلامة المجتهد

شيخ الإسلام ابن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ من الهجرة

رحمه الله تعالى وغفر لنا وله

مكتبة السنة المحمدية

٥ شارع سامي البارودي (حسن الأكبر)

ت : ٩٠٢٩٠٤